دلالة اسم الجنس وعلَم الجنس بين الوضْع اللسانيّ والتأسيس المنطقيّ

د.عماد أحمد سليمان الزبن*

Email: dr.dear2011@yahoo.com

* قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الزيتونة الأردنية

دلالة اسم الجنس وعلَم الجنس بين الوضْع اللسانيّ والتأسيس المنطقيّ

د. عماد أحمد سليمان الزبن

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لمعالجة مسألة الوضع اللسانيّ لاسم الجنس وعلمه، وهذه مسألة تتداخل فيها العناصر المكوِّنة، والمؤتلفات الداخلية، وقوانين الدلالة والحَراك الدلاليّ، وترتبط أهمية هذه الدراسة بملحظ الكشف عن منزلة علم الوضع في المباحث الدلالية، فعلم الوضع يقدّم أداة تفسير لقوانين الدلالة وأنظمة حَراكها وتواصلها وتفاصلها، كما ترتبط أهمية هذه الدراسة بتقرير جانب من الجهود اللسانية في المقروء التراثيّ الإسلاميّ العربيّ، وبتقرير ما ينماز به التبصّر اللسانيّ في التراث الإسلاميّ من دقّة منهجية، وشمولية في الرؤية اللسانية، تصلح أن تكون باستراتيجية التلقي المعرفيّ، رقعة الانطلاق اللسانيّ نحو شراكة لسانية مع الآخر.

وتنطلق هذه الدراسة من افتراض وجود فرق جوهريّ بين علم الجنس واسمه، يكشف عنه علم الوضع والنظر العقليّ الذي تميّز به الكشف اللسانيّ في التراث الإسلاميّ، لذلك جهَدتُ في معالجة المسألة بالمنهج اللسانيّ العلميّ، فجمعتُ عناصر الدراسة، وحاولتُ الوقوف على آراء العلماء فيها وجهودهم في الكشف عنها، وعمَدتُ إلى تحقيق الرؤية اللسانية الشمولية، من خلال توسيع دائرة الرؤية لتشمُل بصائر العقلانيين واللغويين؛ أجلَ الوصول إلى نتائج علمية مضبوطة بآمر المنهج اللسانيّ القويم. وهذا النظر أرشدني إلى ثِقاف لسانيّ لا معدى عن تَطلابه في عملية الكشف هذه، وهو النظر الداخليّ في الظاهرة المدروسة، وعدم الاكتفاء بالأحكام اللفظية الظاهرة، فجاء التبصّر في قوانين الوضع في علَم الجنس واسمه، وفي تصرّف الواضع، ومحاكمة استراتيجيات المواضعة وقوانينها، والنظر في الأثر الدلاليّ المترتّب على هذه المعالجات الوضعية.

وقد انفصلت الدراسة عن نتائج معرفية أبرزها: دقّة التبصّر اللسانيّ في التراث الإسلاميّ، الأمر الذي يحفز على سبر هذا الغور واستنباط مقولاته، والوقوف على المنهج الكشفيّ في العقل العربيّ الذي يحاور الظاهرة اللغوية من داخلها، ويدرس مؤتلفاتها المحرّكة، كما بيّنت الدراسة أنّ علم الوضع يثبت الحِكَم اللسانية في الظاهرة اللغوية، وينفي العبث عن تصرّفات الواضع، ويثبت مبدأ الاقتصاد في الوضع.

مصطلحات أساسية: الوضع اللسانيّ، اسم الجنس وعلَم الجنس، العقلانيون، عِلم الوضْع، النظر العقليّ، التأسيس المنطقيّ.

The Significance of Genus (Noun and Proper Noun) between linguistic placement and logical founding

Dr. Emad Ahmed Sulaiman Al Zain

Abstract:

This study deals with the issue of linguistic placement for Gender name and it's proper noun. The composing elements, interior ingredients, semantic rules and semantic shift of this issue overlap together.

The importance of the study is related to the subject of revealing the key impact of the placement science in the semantic researches. The placement science introduces a tool of explaining the semantic rules and the rules of semantic shift. The importance of the study is also related to the linguistic efforts of the Muslim Arab heritage. Beside, it emphasizes the characteristics of the linguistic research in Islamic heritage in terms of accuracy approach, comprehensiveness of linguistic vision which fits to be- by knowledge acquisition- a field of linguistic sharing process with other.

The study underlines the difference between the Gender name and it's proper noun. This is revealed by the placement science and the rationalist research that distinguishes the linguistic research of the Islamic heritage. Thus, I exerted every effort to handle this issue using the scientific linguistic method; I collected all elements of the study, tried to track the scholars related views to reveal it. I intended to achieve the comprehensiveness linguistic vision by expanding the cycle to include the researches of linguistic rationalists seeking to reach accurate scientific findings through a correct linguistic method. This research guided me to an indispensable linguistic tool in this research to look into the studied phenomenon and not to suffice by word virtual rules. The research came to look into the rules of placement in Gender name and it's proper noun, the placer's disposal, examining the rules and strategies of placement (Muada'ah) and to investigate in the semantic impact resulted from the placement treatment.

The study has highlighted certain key outputs, at the top of them: the precision of the linguistic research in the Islamic heritage which encourages exploring this field ,extracting its theories and understanding the linguistic research methodology of the Arab Mind that works on the linguistic phenomenon from the inside and simultaneously reveals its composing drivers. In addition, the study emphasized that the Placement science "Al-Wad'h" in one hand confirms the linguistic emitters in the linguistic phenomenon and negates on the other hand any irresponsible behaviors from the placer (placement performer) and also confirms in the same context the perspective of the Linguistic Economy.

Keywords: -linguistic placement, Genus (Noun and Proper Noun), Rationalist Scholars, Placement Science, Rationalist Research, logical founding,

المقدمة:

الحمد لله الذي علم الإنسان، وجعل العلم سبيل الكشف والبيان، والصلاة والسلام على نبيّنا خاتم الرسل العظام، وآله وصحبه أجمعين. وبعد:

فتسعى هذه الدراسة في سبيل معالجة مسألة الفرق اللسانيّ بين علَم الجنس واسم الجنس، وهي مسألة تتداخل فيها المكوّنات والمؤتلفات؛ فيعسر الحكم عليها كما يعسر التفريق بين أجزائها، وما زلنا نرجع فيها إلى أنظار محدودة ترتبط بأحكام اللفظ؛ فتظلّ فصولها غامضة، وأحكامها الفارقة بعيدة، وقد وجدتُ في تطبيقات علم الوضع، وفصول العلوم المنطقية والعقلية ما يُسعف في الوقوف على الفصول الفارقة بين هذه المشتبهات، فسعيتُ في تطبيق أصول هذه المناهج من أجل معالجة هذه القضية علاجاً معرفياً كاشفاً تنداح دوائره في سبيلين: الأولى سبيل الكشف عن قضية الفارق الحقيقي بين هذه المشتبهات (اسم الجنس وعلم الجنس)، الأمر الذي لم يُسعف التطبيق النحوي اللفظيّ المجرّد في علاجه، والسبيل الثانية محاولة رفد مناهج النظر اللساني في عقلنا المعرفيّ بمناهج مضافة تكشف عنها بصائر العقلانيين المسلمين؛ وهذا إنما يأتي من تبني هذه الرؤية، فهذه الدراسة مجرّد أنموذج ينضاف إلى ما قبله من جهود في التفكير اللسانيّ العربي، ويمهّد الطريق للزيادة عليه في القادم من الدراسات.

وبهذا تتقرّر أهمية هذه الدراسة وأهدافها الكلية من ملحظين: الملحظ اللساني الدلاليّ، إذ إنّ هذا التفريق يرتبط بتقدير المحتوى الدلاليّ لهذه العناصر اللغوية، وهذا يؤثّر في السلوك التداولي المرتبط بهذه العناصر، ثمّ إنّ الملحظ اللساني الدلاليّ يرسلنا إلى تقرير أهمية علم الوضع في المباحث الدلالية، ويقرّر موضعه في الكشف عن القوانين المحركة للتفاعل الدلاليّ في الظاهرة اللغوية. أما الملحظ الثاني فملحظ لسانيّ محض، أشير به إلى جانب من الجهود اللسانية في التراث الإسلاميّ العربيّ، وما يمتاز به من دقّة وشمولية، من جراء تكاملية الرؤية اللسانية، وتعدّد أدوات المعالجة المنهجية، لا سيّما الأدوات العقلية الكاشفة عن القوانين الداخلية للظواهر. فهذه الدراسة تسعى في محصّل رؤيتها إلى تحقيق أهداف كليّة تحدّد تسيارها، فتحاول تقديم علاج مستأنف لمسألة مشتبهة في جهودنا الدلالية، وهي الفرق الدلالي الحقيقي بين اسم الجنس وعلم الجنس، من خلال تفعيل مبدأ الشمولية في العلاج اللساني الدلاليّ، وتشير من خلال هذا التطبيق إلى هدف علمي آخر يتمثّل في الكشف عن أدوات منهجية لسانية مضافة، يمكن أن ترفد الجهود اللسانية العربية بأدوات منهجية لسانية، وتأتي هذه الأدوات من خلال اعتبار علوم العقلانيين وعلماء الوضع التي حاورت الظواهر اللغوية، واجتهدت في الإجابة عن أسئلتها العالقة، وينبني على هذا الهدف الكليّ هدف آخر يتمثل في استنباط الجهود اللسانية الكامنة في عقلنا التراثيّ ودراستها، ولا يخفى ما في هذا المتّجه البحثيّ من جدوى معرفية تعود على الجهود اللسانية الماثلة بالتطوير والدعم.

وتنطلق هذه الدراسة من افتراض وجود فرق جوهريّ بين علم الجنس واسمه، يكشف عنه علم الوضع، والنظر العقليّ الذي تميّز به الكشف المعرفيّ في التراث الإسلاميّ، لذلك جهَدتُ في معالجة المسألة بمنهج علماء الوضع المسلمين، فجمعتُ عناصر الدراسة، وحاولتُ الوقوف على آراء العلماء فيها وجهودهم في الكشف عنها، وعمَدتُ إلى تحقيق مبدأ

التكاملية المنهجية، من خلال توسيع دائرة الرؤية لتشمُل بصائر المناطقة المسلمين واللغويين وعلماء الوضع؛ من أجل الوصول إلى نتائج علمية كاشفة. وهذا النظر أرشدني إلى ثِقاف لساني لا معدى عن تطلابه في عملية الكشف هذه، وهو النظر الداخليّ في الظاهرة المدروسة، وعدم الاكتفاء بالأحكام اللفظية الظاهرة، فجاء التبصّر في قوانين الوضع في علم الجنس واسمه، وفي تصرّف الواضع، ومحاكمة استراتيجيات المواضعة وقوانينها، والنظر في الأثر الدلاليّ المترتّب على هذه المعالجات الوضعية.

وهذا المنهج التكامليّ في العلاج الذي اشتركت فيه مناهج الكشف اللغوي والمنطقي والوضعي والدلالي، أفرز مجموعة من المصطلحات المفتاحية التي فرضتها طبيعة العلاج المعرفي التشاركيّ، كالماهية، والأعراض واللواحق، والوضع اللساني، وعلم الوضع، والجهود العقلية، والتأسيس المنطقيّ، وحاولت الدراسة تقرير المحتوى الدلالي لهذه المصطلحات بحيث تضعها تحت المحاكمة اللسانية الحديثة لتقرير نسبة صلوحها في دائرة التداول المصطلحي اللسانيّ؛ وهذا متّجه لو انضاف إلى غيره من الدراسات اللسانية التراثية، ربما يرفد جهودنا اللسانية، ويدعم اشتغالنا بتطوير مذاهبنا اللسانية التي تنتمي إلى عناصر ثقافتنا الخاصة.

وبتكاملية المناهج الكاشفة في هذه المعالجة، تعدّدت مصادر الدراسة وتنوّعت بحسب الحاجة المعرفية، فقد اعتمدت الدراسة على مصادر لغوية محضة، ومصادر في علم الوضع، ومصادر عقلية، ومصادر في الأقوال الشارحة. وهناك مصادر ألفت في هذه المسألة التي أحاول علاجها، أذكر منها معالجة الأمير محمد السنباوي الموسومة بـ: إتحاف الأنس في الكلام على العلمين واسم الجنس، وهو رسالة مخطوطة، إلا أنّ مؤلفها لم يجمع فيها حدود المسألة من مظانّها جمعاً كافياً، ولم يعمِد إلى التبصّر في جهود اللغويين تبصّراً كافياً فيما أقدّر. وهذا الحكم لا يبعد عن رسالة عبد الباقي عارف أفندي، التي حاول فيها علاج هذه المسألة أيضاً، لكنّ رسالته أدقّ في التبصّر من رسالة الأمير، إلا أنّه أوغل في العقلانيّة، وأهمل كثيراً من فصول النظر اللغويّ.

وبعد، فأرجو أنّني قد أضفت بهذه الدراسة إضافة معرفية لغوية جديدة، تكشف عن شيء من الجهود اللسانية لعلمائنا، وتضيء تلك الزوايا العامرة في تراثنا، وتحاول معالجة مسألة دلالية وضعية في العربية، تظهر دقّة هذه اللغة، وما تنماز به من سعة، كما تظهر ما تنماز به الدراسات اللغوية التراثية من دقّة منهجية تؤهلها لتكون المنطلق المركزيّ إلى اجتراح حالة من الشراكة اللسانية الحقيقية مع الآخر.

والله تعالى المؤمَّل لإرشاد السبيل،

وهو حسبنا ونعم الوكيل

مهـاد: الوضع اللساني وعِلم الوضع

(1)

تتهدّى هذه الدراسة لأهدافها بتفاصيل علم الوضْع، الذي أقدّر أنّه يقدّم كواشف معرفية، ويُخرج خَبْء الظاهرة الدلالية من جراء تقرير نوع الوضع وأدواته وجهات ملاحظة الواضع، ولأنّه قد تقرّر في العقول أنّ الحكم على الشيء فرع عن تصوّره، أقف في البداءة عند تصوير الوضع، ثم تصوير علم الوضع.

فالوضع في اللغة: يدور على معنى إثبات الشيء في المكان[1]، والوضع في الاصطلاح يدور على معنى الإثبات والتمكين، فهو حالة إثبات دالّ لمدلول، أو رمز لمعنى، أو موضوع لموضوع له، لذلك يعرّف الشريف الجرجانيّ (ت 816هـ/ 1413م) الوضعَ بأنّه: تخصيص شيء بشيء، متى أطلق أو أُحسّ الشيء الأول، فهم منه الشيء الثاني[2]. فالوضع يُحدث حالة من التلازم بين الموضوع والموضوع له، أو الدال والمدلول، ويقرر أغلب منظري علم اللسان الحديث أنّ عناصر الإشارة اللغوية ترتبط بصورة اعتباطية أو اعتسافية (Arbitrariness) في بداءة الوضع، ولكنّ التلازم بين الدال والمدلول يحصل بالتعريف أو الاستعمال، وهذه الحالة التلازمية تقرر صلوح الرمز لعملية التداول اللغوي، أو تصنع الإشارة بحسب سوسير[3]. ثمّ إنّ العقلانيين المسلمين يفرّقون بين الإطلاق والإحساس، وإن اشتركا في عملية الاستعمال التي هي بند من أهم بنود قانون المواضعة، ووجه الفرق في إطلاق الاستعمال أو تقييده، فالاستعمال بقيد إرادة المعنى إطلاق في الوضع، والاستعمال المطلق، الذي هو أعمّ من أن يكون فيه إرادة المعنى أو لا، إحساس في حدّ الوضع[4]. وأفهم من هذا أنّ الإطلاق في الوضع، استعمال بشرط الشيء، والإحساس استعمال لا بشرط شيء، وإذا تقرّر أن الوضع في علته الغائية يصبّ في مجرى عملية البثّ اللغوي، وأنّ الاستعمال يكشف عن تواصل مع التداول اللغوي وعملية البثّ، فقد تقرّرت قيمة القيد الذي نحصّل به حدّ الإطلاق في الوضع، وثبت أنّ الإطلاق أوثق صلة بقانون المواضعة بل بالظاهرة اللغوية برمتها.

وإرادة المعنى في الوضع ترتبط أيضاً بعلم المتلقي بالوضع[5]، فدخول المتلقي في حيّز الجماعة اللغوية التي تتلقى مفاعيل قانون المواضعة، يصحّح له إدراك التلازم بين الدال والمدلول، وهذا الإدراك شرط مركزيّ في صحة استعمال الرمز اللغويّ في قانون الوضع. وبناء عليه، فنفي العلم بالوضع يستلزم نفي الإدراك، ومعنى نفي العلم هنا، أي نفي العلم بالملازمة بين الدال والمدلول، والعلم بالملازمة يصحّح التداول بالرمز، أو قل: البند الذي يثبت صلوح الرمز اللغويّ لعملية التداول، فنحن بالمفهوم الدلاليّ الحديث، أمامَ قيمة دلالية تأتي من اعتبار مجموع الظروف التي تتيح تأسيس هذه القيمة[6].

ثمّ يبحث علماء الوضع في علّة اختيار المادة في الموضوع، فهذا نظر في طبيعة الإشارة اللغوية وخصائصها. لقد أثبت علماء الوضع العلل الكبرى في اختيار الألفاظ مادةً للوضع، فالمرونة وقابلية الاتساع في الألفاظ، وتقبلها لضروب التصرّف بحسب أحوال اللاغي، وقابلية التكيّف اللغوي، بما يحقّق مصالح أفراد الجماعة اللغوية، في تصرفاتهم ومعايشهم، ودقائق أحوالهم، علل كافية لترجيح هذه المادة اللغوية في الوضع اللغويّ، أضف إلى ذلك أنّ الألفاظ تتكوّن من حروف، وهذه بدورها هيئات تعرض للصوت العارض للوسط الناقل، وهو هنا الهواء الخارج بالتنفس الضروري من غير تكلف اختيار، وهذه خصيصة تدلّ على سهولة الألفاظ ويسرها وتقدمها على غيرها من الأدوات اللسانية الإشارية، كما أشار علماء الوضع إلى خصيصة عموم الإشارة اللفظية، فليس يمكن أن يكون لكل موجود إشارة نقش مثلاً، كما هو الحال في الإشارة إلى ذات الله سبحانه، أو العلوم، أو كثير من القضايا العقلية التجريدية. والمحصّل أنّ خصائص الإشارة

اللفظية، من العموم واليسر والمرونة وقابلية الاتّساع، أسباب حملت الواضع على اختيار الإشارة اللفظية، أو الموضوع اللفظيّ[7].

فإذا انطلقنا من الوضع ومباحثه إلى علم الوضع؛ صار جلياً أن علم الوضع يبحث في أحوال اللفظ العربي، وتصرفات الواضع، وأنواع الوضع من: وضع تحقيقي وتأويليّ، وتحقيقي شخصي ونوعيّ، وأنواع الشخصي وأنواع النوعيّ... إلخ. ويعرّفه علماء الوضع بأنّه: علم يبحث عن أحوال اللفظ العربيّ، من حيث ما يُعرف به شخصية الوضع ونوعيته وخصوصه وعمومه[8]. ويرى بعض الناظرين في علم الوضع أنّه: « آلة قانونية يحصل بها الاقتدار على تمييز الموضوعات من غيرها، وتمييز موضوعات اللغة والصرف والاشتقاق والنحو وغير ذلك، بعضها من بعض، وتمييز الأمارات من القرائن المجازية»[9]. وإذا نظرنا إليه بحسب القيدَين، فقيد العلم يتجلى بمجموعة القواعد والضوابط والتقسيمات، وقيد الوضع يتجلى بجعل اللفظ في إزاء المعنى على معنى التلازم، ويتحصّل من هذا النظر أنّ علم الوضع: مجموعة القواعد والضوابط والتقسيمات التي تكشف عن قوانين ربط الدال بالمدلول، أو الموضوع بالموضوع له، وتكشف عن أنواع التقسيمات الحاصلة من تصرفات الواضع في عملية الربط هذه.

(2)

وأستند في هذه الدراسة إلى افتراض ثبوت رؤية توافقية بين علم الوضع وعلم الدلالة؛ إذ إنني لا أرى افتراقاً بين العِلْمين يقضي بحالة مفاصلة معرفية بينهما، بل ربما يُمُدّ علمُ الوضع علمَ الدلالة بأدوات كاشفة، تغني مباحثه، وتنمي أهلّته، فتهدِف له من جراء ذلك فروعٌ معرفية جديدة، تسعف في الكشف الدلاليّ، وتضيء زوايا كثيرة في الظاهرة اللغوية.

والناظر في أصول العِلْمين لا تغيب عنه هذه الأطروحة؛ فإنّ كثيراً من مباحث علم الدلالة، التي تمثلها بصائر الأقدمين والمُحدثين، مدرجةٌ في تفاصيل علم الوضع إدراجاً لا يصحّ معه أن يُنزَحَ بها عن مضماره، كالعام والخاص، والاشتراك والترادف، والاشتمال والتضمين، كما لا نعدِم هذا التوافق بين العِلمين في مباحث حَراك النظام الدلاليّ، ومباحث النقل والوضع الثاني والوضع التأويليّ، ونجد هذا التعالق أيضاً في طبيعة الموضوع؛ إذ إنّ علم الوضع قدّم دراسة ذاتية للفظ من حيث علاقته بمعناه، والقدرة على التمدّد داخل الانتظام الترابطيّ بين الدال والمدلول، تحت عنوان: الوضع الشخصي والوضع النوعي، وتحت عنوان: الوضع الكليّ والوضع الجزئيّ[10].

فنحن بحاجة إلى إحداث حالة دمج حقيقي بين علم الوضع والبصائر الدلالية الحديثة، وهذا يعود على علم الدلالة بالفائدة المعرفية، والدقة المرجعية، ويزوّده بأدوات كاشفة لا معدى عن تطلابها في عملية الكشف اللساني في الظاهرة الدلالية.

اسم الجنس والنكرة: الوضع اللسانيّ

1. فاتحة هادية:

من المتقرّر أنّ الفهم المتقوّم بمقدمات، يفرض الكشف عن هذه المقدمات، فما لا يتمّ الواجب إلا به فهوواجب، ولا بدّ في الكشف عن الوضع اللسانيّ لاسم الجنس والنكرة من فهم مقدّمات هادية لا معدى عن تقريرها، وأبدأ بمقدمة عن حقيقة الماهية. إنّ الأمر المُتعقَّل بمعنى الصورة العقلية التي ينتزعها أو

يستقبلها العقل، مع قطع النظر عن الوجود المتأصّل الخارجيّ[11]، يَثْبت مَقولاً في جواب ثلاثة أسئلة كما يقول الشريف: الأول: ما هو، والثاني: أين يثبت، والثالث: بماذا يمتاز عن غيره. فالأمر المُتعقَّل المقول في جواب السؤال الأول ماهية، والمقول في جواب السؤال الثاني حقيقة، والمقول في جواب السؤال الثالث هويّة. والماهية يمكن أن تكون مطلقة أو مشروطة، والمحصّل أنّها ما بها يكون الشيء هوهو، بقطع النظر عن ملحقات هذا الشيء[12].

والمقدمة الثانية في نوعي الماهية الجنسية والنوعية، فالماهية الجنسية هي التي لا تكون في أفرادها على السوية، كالحيَوان ماهية تقتضي في فرد من أفرادها (وهو الإنسان) الناطقية، ولا تقتضيه في غير هذا الفرد. أما الماهية النوعية، فتكون في أفرادها على السوية، فهي تقتضي من أفرادها ما تقتضيه من فرد آخر، كالإنسان فإنّه يقتضي في (زيد) ما يقتضي في (عمرو)[13].

والمقدمة الثالثة في مفهوم الكليّ والمشخّص، وينظر هنا في المدلول، فالمشخّص ما يمنع مدلوله من صدقه وحمله على متعدّد، وقد يسمى جزئياً حقيقياً. أمّا الكليّ، فما لا يمنع مدلوله من صدقه وحمله على متعدّد، فنفس تصوره لا يمنع من وقوع الشركة فيه، وهذا يسمى الكليّ الحقيقيّ[14].

2. حقيقة اسم الجنس:

أحاول هنا أن أشاطر بيير جيرو (Pierre Guiraud) سؤالَه المركزيّ عن تشكّل الصورة المفهوميّة في الذهن، والعلاقة القائمة في الدلالة بين المفهوم والشيء[15]، والناظر يجد أنّ مذاهب النظر في حقيقة اسم الجنس ووضعه قد تعدّدت وتشعّبت، وهي تسلك في تحقيقها مسلك التبصّر في حقيقة الوضع من جهة، والتبصّر في تصرّف الواضع من جهة أخرى، وسأعمِد إلى جمع خلاصة هذه البصائر في قَسمات منهجية، ثمّ أحاورها بثِقاف التحقيق العلميّ؛ أجلَ أن أقيم مُنآدَها بضوابطَ واضحة وجامعة. ويمكن أن أجمع مذاهب التبصّر في حقيقة اسم الجنس من خلال تقسيم الماهية ثلاثة أقسام: مطلق الماهية الكلية أو الطبيعية، والماهية المقيّدة أو المخلوطة، والماهية المجرّدة[16].

وأقف عند القسم الأول، مطلق الماهية الكلية أو الطبيعية، وهنا ينظر إلى الماهية بصرف النظر عن اشتمالها على اللواحق أو عدم اشتمالها عليها، بمعنى أنها صالحة لذينك الاعتبارين، وهذه يُطلق عليها علماء العقليات: الماهية لا بشرط شيء[17]. فاسم الجنس بهذا الاعتبار كليّ طبيعي، لا يشترط في وضعه ملاحظة أفراده، أو عدم حصول هذه الملاحظة، ومعناه الكلي يجعل من تصوّره غير مانع من صحة اشتراك كثيرين فيه، فالوضع فيه أعمّ من التقييد بالذهني أو الخارجيّ[18].

والماهية الكلية أو الطبيعية حاصلة من انتزاعها من الأفراد الخارجية انتزاعاً مجرّداً من منشأ الانتزاع، بمعنى أنّ ذهن الواضع ينتزع الماهية من الأفراد التي هي متأصّلة الوجود[19]، ثمّ تستقرّ هذه الماهية في قواه مجرّدة من أفرادها، قابلة لاعتبارهم، فهي في ذهنه أعمّ من أن تشتمل عليهم أو ألا تشتمل عليهم، وهذا معنى أنها الماهية بلا شرط شيء، وبناء عليه، فاسم الجنس وضعه كليّ، ومدلوله هو المعنى المشترك بين الأفراد من حيث هو، من غير اعتبارٍ في مفهومه للتجرّد من العوارض واللواحق والأفراد، أو الاشتمال عليها، أو اعتبار التشخّص أو عدم اعتباره، فالماهية فيه أعمّ من ملاحظة التعيين أو عدمه[20]،

وإذا استعنتُ ببصائر اللسانيّ سوسير، فإنني هنا أمامَ فكرة لا تثير الصورةُ الصوتية المقابلة لها إلا ماهيتَها المجرّدة القابلة للاعتبارات[21].

وبحسب هذا المذهب فالواضع انتزع من أفراد هذا الحيَوان (الأسد)، ماهية الأسديّة المجرّدة من لواحق هذه الأفراد وعوارضها، والمجرّدة أيضاً من اعتبار التشخّص في الذهن[22]، لذلك فالماهية كليّة طبيعيّة، ثم وضع بإزائها لفظ الأسد، من حيث كون هذه الماهية (الأسدية) أعمَّ من اشتمالها على لواحق أفرادها أو أفرادها، أو عدم اشتمالها، أو اشتمالها على التعيين أو عدم اشتمالها، بل هي صالحة لهذه الاعتبارات كلها. وإذا تقرّر هذا المذهب فيكون اسم الجنس موضوعاً للحقيقة الذهنية من حيث هي هي[23]، فهو شائع في أفراده غير مخصوص في حال الوضع بفرد أو جماعة أفراد، وماهيته غير مقيّدة بالتشخّص، لأنّ التشخّص يحيله إلى العَلَمية، فكليته جاءت من تمحّض الماهية فيه[24].

ولكن ينجُم هنا سؤال عن الفرق بين كلية اسم الجنس، وكلية المشتق والمصدر والفعل، والجواب يتعلق بدلالة اللفظ الذي مدلوله كليّ، فإنّ هذا اللفظ يدل على حدث أو ذات أو مركب منهما، أو ما يلتحق بذلك المركب، فالأول يدلّ على المصدر، والثاني على اسم الجنس، والثالث على المشتق من الأسماء، والرابع على الفعل، فدلالة الكليّ على الذات تنتج اسم الجنس[25].

ثمّ أنتقلُ إلى وصف تصرّف الواضع بحسب هذا المذهب لزيادة البيان، فالواضع في الإجراء الأول لحَظ إلى أفراد جنس الأسد، وفي الإجراء الثاني انتزع من هذه الأفراد ماهية الأسدية مجرّدة من لواحقها وتشخّصها، فتحصّل عنده صورة ذهنية لمطلق الماهية، وفي الإجراء الثالث وضع لفظ الأسد في إزاء هذه الماهية الحاصلة في قواه[26]، فكان مدلول الموضوع كلياً يشير إلى ذات، باعتبار صلوح الماهية لاعتبار الذات في حال الوضع.

ثمّ أقف عند القسم الثاني للماهية، الذي يشير إلى المذهب الثاني من مذاهب تفسير حقيقة اسم الجنس، والماهية هنا مقيّدة أو مخلوطة، أي يُعتبر فيها شيء من أفرادها أو لواحقها أو أعراضها، فهي ماهية بشرط الشيء، بحسب تعبير علماء العقليات. والنظر هنا إلى اعتبارين: الاعتبار الأصيل، وأقصد به: أنّ اسم الجنس موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها، والمقصود أنّ الماهية متحقّقة في فرد واحد من أفراد الماهية لا بعينه، أي غير معيّن، وهذا الفرد يُطلِق عليه أصحاب هذا المذهب: الفرد المنتشر[27]. والاعتبار الثاني أنّ اسم الجنس موضوع للصورة بقيد كونها صورة خارجية لا ذهنية[28]، وبهذا الاعتبار فالواضع يضع في مقابل الموجود المتأصّل الخارجي، وليس في مقابل الصورة الذهنية، وقريب منه ما ذهب إليه الأَستراباذيّ (ت686هـ/1287م) من أنّ اسم الجنس موضوع حقيقةً لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج على وجه التشريك[29].

فالواضع بحسب هذا المذهب وضع اسم الأسد للصورة الذهنية (الأسدية)، ولواحد من أفراد الماهية متأصّل الوجود غير معيّن، فهنا إشارة إلى الماهية وإلى وحدة غير متعينة من الأفراد المندرجة تحت الجنس، لذلك يصلح هذا الفرد للانتشار، ويصلح لاجتراح حالة تشريك في مفهوم اسم الجنس.

أما القسم الثالث، فيشير إلى الماهية المجرّدة، أي الماهية بشرط عدم كونها مخلوطة بشيء من

لواحقها أو أفرادها أو التشخّص، فهي ماهية بشرط لاشيء، أو ماهية بقيد عدم الشيء[30]. فهذه هي الماهية المطلقة التي تختلف عن مطلق الماهية، وقد مرّ شرح هذه الأخيرة في القسم الأول من أقسام الماهية. وبحسب هذا المذهب يكون اسم الجنس كلياً وضع للصورة الذهنية بقيد أنها ذهنية، وإذا افترضنا أنّ هذه الصورة الذهنية ماهية، فإنّ الوضع حاصل للماهية المجرّدة، أو الماهية المطلقة، أو قل: للماهية بشرط لا شيء.

وبحسب هذا المذهب، يكون الواضع قد وضع اسم الأسد، للماهية (الأسدية) المجرّدة، بقيد عدم استحضار شيء من أفرادها أو لواحقها أو تشخّصها، إنّه وضع اسم الجنس لماهية الأسدية المطلقة، وإطلاقها في ذهنه قيد في حصول الوضع[31].

والذي يظهر لي أنّ اسم الجنس موضوع لمطلق الماهية، أي بلا شرط شيء، مع صلوح هذه الماهية للاعتبارات الآنفة، لأنّ تقييد مدلول اسم الجنس بالخارج أو الذهن من الأوصاف الزائدة على معناه[32]، وهذا تبصّر في عموم هذه المذاهب، ومن حيث الخصوص، فتقييد الماهية بالموجود المتأصّل في مقولة الماهية المخلوطة، يقلل من نسبة عموم المدلول؛ إذ يُثبتُ نسبة من التشخّص في المدلول، وهذا مخالف أصالة للعلة الغائية من وضع اسم الجنس، إذ الإشارة فيه إلى مطلق الجنس، وفرق بين صلوح الماهية للإشارة إلى شيء ما، وبين تقييدها بهذا الشيء في حال الوضع. أضف إلى ذلك أنّ اشتراط الفرد المتأصّل في الوضع، إلزام للواضع بما لا يلزم في قانون المواضعة، وهذه قيود زائدة تثقل مشاغل المواضعة، وتعود على المدلول بضمائمَ تنافي أصل وضعه، وأقصد هنا مطلق الكلية في اسم الجنس.

وأما ما ذهب إليه أصحاب مذهب الماهية المجرّدة، أو الصورة الذهنية بقيد ذهنيّتها، أو الصورة الذهنية بشرط لا شيء، فيردُ عليهم فوق ما ورد من كون قيدهم زائداً على مقتضيات الوضع في الظاهرة اللغوية، أنّ هذا التقييد يحصر المعنى في الماهية المطلقة، فإطلاقه على الفرد المتأصّل للماهية، ترك لحقيقته المتقوّمة بالماهية المشروطة بترك الفرد، وهذا يجعل اسم الجنس متروك الحقيقة في حال إطلاقه على الفرد، وهذه حالة مخالفة لأصل وضع اسم الجنس، أو إلزام لمعنى اسم الجنس بما لا يلزمه من حيث إطلاقه ومعناه.

3. دلالة اسم الجنس ووضعه:

مرّ أنّ اسم الجنس يرتبط بالماهية الكلية أو مطلق الماهية، فهو كليّ بمعنى أنّ تصور مدلوله لا يمنع الشركة فيه، وهذه مقدمة أولى في تحقيق نوع الوضع اللسانيّ في اسم الجنس، أما الثانية، فإنّ اسم الجنس يدل اللفظ فيه على مدلوله دلالة الحقيقة وليس المجاز، والمقدمة الثالثة، أنّ الواضع وضع لفظاً مخصوصاً بعينه، فالموضوع لفظ مخصوص في إزاء الموضوع له.

وبتحقيق هذه المقدمات نحصّل نوع الوضع اللسانيّ في اسم الجنس، فبالمقدمة الأولى أعني كلية اسم الجنس، نكون أمام معنى كليّ، والواضع هنا يلاحظ معنى كليّاً، فالوضع هنا لموضوع له عام، وبالمقدمة الثانية يكون الوضع تحقيقيّاً لا بالتأويل كوضع المجازات، وبالمقدمة الثالثة، يضع الواضع لفظاً مخصوصاً بعينه، فهو وضع شخصي لا نوعي، وأبني عليه أنّ هذه المقدمات قيود احترازية، يخرج بالمقدمة الأولى الوضع الجزئيّ، وبالثانية الوضع التأويليّ، وبالثالثة الوضع النوعيّ.

ويقصد علماء الوضع بالوضع التحقيقي: ما لا يحتاج في دلالته على المعنى الموضوع له إلى قرينة، بل يدل عليه بنفسه. ثمّ الوضع التأويليّ: ما لا يدلّ بنفسه ويحتاج إلى القرينة. أما الوضع الشخصي: فما كان اللفظ الموضوع فيه ملحوظاً بخصوصه، بحيث يعمِد الواضع إلى لفظ بعينه فيضعه لمعنى من المعاني. ويقابله الوضع النوعيّ: ولا يكون فيه اللفظ الموضوع ملاحظاً بخصوصه، بل يكون داخلاً تحت قاعدة كليّة، بحيث تكون الجزئيات الكثيرة المندرجة تحتها، موضوعة كلّها بوضع واحد في وقت واحد، بمقتضى تلك القاعدة، كما في المشتقات،، فإنّ الواضع لم يضع (ضارباً) بخصوص اللفظ، بل وضع تلك الجزئيات كلها بوضع واحد، فيقول مثلاً: وضعتُ كلّ ما كان على زنة (فاعل)، للدلالة على ذات وحدث منسوب إليها قائماً بها[33].

فإذا ثبتت هذه المقدمات والشروح، فقد تقرّر أنّ وضع اسم الجنس أولا تحقيقيّ، لأنه يدلّ بنفسه على المدلول، وثانياً شخصيّ، لأنّ الواضع في اسم الجنس عمد إلى لفظ مخصوص بعينه كالأسد، ووضعه بإزاء المعنى، وبما أنّه كليّ فوضعه عام، والمحصّل أن وضع اسم الجنس اللسانيّ: وضع تحقيقيّ شخصيّ عام لموضوع له عامّ[34].

ومن الواجب العلميّ أن أقف عند الشخصية في وضع اسم الجنس؛ إذ قد تقرّر أنّ الكليّة عنصر مركزيّ في وضعه، وهنا يجب التفريق بين كلية الموضوع له، وشخصية اللفظ، فالشخصية في وضع اسم الجنس ثبتت لأنّ الواضع قد تتبّع موادّ الألفاظ ووضعها لمدلولاتها مادةً مادةً؛ وذلك بسبب اختلاف المدلولات في اسم الجنس، اختلافاً يمنع إمكان جمعها في وضع واحد تضبطه قاعدة كلية، كما هو الحال في الوضع النوعيّ، لأنّ هذا الجمع النوعيّ لا يكون إلا عند اتحاد الدلالة المنفيّ عن اسم الجنس[35].

وينجم في دلالة اسم الجنس سؤال عن الفرق بين اسم الجنس والجنس، والجواب ينكشف من خلال تقرير نسبة تعلق الماهية بأفرادها الخارجية متأصّلةِ الوجود، فالجنس يتعلق بالموجود بنسبة أوسع من اسم الجنس، في حين أنّ اسم الجنس يتعلق بمصحّح دلالته الخارجية فقط، لذلك فهو يتعلق بأقل ما يصحّح هذه الدلالة، وأقلّ ما يصحّح هذه الدلالة واحد من الأفراد، فالجنس يطلق على الكثير كما يطلق على القليل، وليس له اعتبار مصحّح للدلالة؛ ليقف عند أدنى نسبة لهذا المصحّح، وهذا كقولك: الماء. فإنّه يطلق على القطرة كما يطلق على البحر، أما اسم الجنس فيطلق على أقل ما يصحّح الدلالة؛ فيطلق على واحد، كرجل مثلاً. ويتحصّل من هذا أنّ كلّ جنس هو اسم جنس، ولا عكس[36].

وبالاستتباع المنطقيّ، أقف عند طبيعة العموم في دلالة اسم الجنس، والعموم يشير إليه عنصر الكلية في وضع اسم الجنس، وإذا تقرّر أنّ دلالة اسم الجنس كلية، وأنّ مصحّحها يحصل بتعلّقها بفرد من أفراد الماهية، فالنتيجة أنّ العموم في اسم الجنس عموم بدليّ[37]. فإطلاق رجل يعمّ بصورة التبادل لا الشمول، فهو يتعلق بفرد واحد يستحضره الذهن، ثمّ ينتقل الذهن إلى فرد آخر، وتنقطع خيوط الاستحضار مع الفرد الأول؛ ليحُلّ مكانه الفردُ الثاني وهكذا. فهو يشبه المطلق بمصطلح الأصوليين، ولا يشبه العام لأنّ العام عمومه شموليّ لا بدليّ.

ثمّ ههنا تبصّر دقيق في معنى تعلّق اسم الجنس بالفرد المصّحح للدلالة الخارجية، وبالرجوع إلى التقرير الآنف، فاسم الجنس يتعلق بماهية كلية

طبيعية، أي بالماهية بلا شرط شيء كما مرّ، فهو يشير إلى الحقيقة من حيث هي هي، فأمّا أنه واحد أو لا واحد، أو كثير أو لا كثير، فكلّ ذلك مفهومات منفصلة عنه من حيث إنه مطلق ماهية، مع صحة اشتمال هذه الماهية على هذه الاعتبارات، واشتمالها يصحّحه أدنى مصحّح وهو الفرد الواحد في اسم الجنس، وهذا الفرد الخارجيّ إنما هو مصحّح من جهة أنّ حقيقة الموجود الخارجي لا تنفكّ عن كونها واحداً أو أنّه لا واحد؛ فيحصل التعلّق بالواحد، على أنّه كلّ الجنس، وقد قرّب البزدويّ (ت 382هـ/ 992م) هذا المعنى بحال سيدنا آدم(عليه السلام)، كان كلّ الجنس للرجال، ثمّ حصلت المزاحمة، ولا تسقط هذه الحقيقة بالمزاحمة، فصار هذا الواحد الذي يصحّ أن يكون من اعتبارات الماهية، مثل حال الثلاثة للجمع، فكما أنّ اسم الجمع واقع على ثلاثة فصاعداً، فاسم الجنس يبدأ تصحيحه من واحد فصاعداً، ويعُمّ ولكن على سبيل العموم البدليّ لا الشموليّ[38].

ثمّ يقفنا سيبويه (ت180هـ/796م) على عنصر مركزيّ في دلالة اسم الجنس، وهو أنّه اسم جامع لمعانٍ[39]، ويُفهم من تطبيقاته أنّ الحقل الدلاليّ في اسم الجنس أوسعُ منه في الأعلام الجنسية والشخصية، لأنّ اسم الجنس يتصرّف في ضروب: التنكير والتعريف، والتعجب، وغيرها[40]. وهذا يدلّ على سعة الحقل الدلاليّ التداوليّ في اسم الجنس، من حيث نسبة العموم والتشخّص، وقابلية التهميش الدلاليّ، وهذا كله إنّما يثبت من جراء خصيصة الكلية أو قل: الوضع العام في اسم الجنس.

ويبقى سؤال مركزي يحتاج إلى علاج لسانيّ في الكشف عن دلالة اسم الجنس. إذا كان اسم الجنس موضوعاً للماهية الكلية، وكان وضعه عاماً، فاستعماله في الفرد الخاص ألا يكون من باب المجاز؟ وقد سبق في هذا التبصّر اللساني في وضع اسم الجنس، أنّ المجاز يلزم من يجعل اسم الجنس من باب الماهية بشرط لا شيء، أو الصورة الذهنية بقيد ذهنيتها، لأنّ هذا القيد صار مكوّناً في جوهر الدلالة، أما من يقول في وضع اسم الجنس: إنّه من باب الماهية المخلوطة، أو الصورة بقيد الخارج، فلا يكون استعمال اسم الجنس في الفرد المشخّص عنده مجازاً، لأنّه موضوع لواحد من آحاد جنسه، فإطلاقه على الواحد، إطلاق على أصل وضعه؛ فتكون دلالته بنفسه، وهي علامة الحقيقة[41].

وأمّا في مذهب الماهية الكلية الطبيعية، أو الماهية بلا شرط، فاستعمال اسم الجنس في الفرد المشخّص لا يكون مجازاً، بل تجري دلالته على الحقيقة، لأنّ الماهية غير مشروطة بانتفاء الفرد عن دلالتها في حال الوضع، فهي يصحّ أن تشمَل الفرد، كما يصحّ أن تشمل غيره من الاعتبارات، فإشارة الماهية الكلية الطبيعية إلى أفرادها تكون بدلالة الحقيقة، والصحيح أنّه يجري فيه ما يجري في استعمال المتواطئ[42] في أحد أفراده، لا سيّما أنّ حقيقة اسم الجنس حقيقة نوعية، والمختار أنّ استعمال المتواطئ في أفراده استعمال في باب الحقيقة، ثمّ إنّه كليّ استعمل في الجزئيّ، واستعماله في الجزئيّ لا يلاحظ فيه الجزئيّ من حيث خصوصُه؛ ليقال إنه مجاز[43]، وبناء عليه فاستعمال اسم الجنس في فرده بحسب هذا المذهب استعمال في الحقيقة لا في المجاز.

4. اسم الجنس والنكرة: الفرق في الوضع والتباين في الدلالة

أقف في البداءة عند حدّ النكرة، ليكون الحكم

وارداً على حقيقة ظاهرة؛ فلا يرد الإثبات والنفي على محلّ واحد. والملاحظ أنّ حدود النكرة تدور على تقرير العموم، واعتبار الموجود المتأصّل، فالنكرة: ما وضع لشيء لا بعينه[44]، وهو: بعض غير معيّن من جملة الحقيقة[45]، فدلالة النكرة تبدأ من معيّن من حيث الوضع؛ إذ لا يجوز الوضع لغير معيّن، ولكن الاعتبار في وضعه لا يكون لمعيّن، ثمّ أشير في المحتوى الدلالي للنكرة إلى الفرد المبهم، أو ما يسمونه الفرد المنتشر، الذي يمثّل العنصر المركزي في حقيقة النكرة[46]. والإبهام في هذا الفرد يمنحه صفة الانتشار في الجنس المصحّحة للعموم الدلاليّ في النكرة، لذلك فالنكرة تدلّ على اسم شاع في جنس عال أو سافل موجود في الخارج تعدّده كرجل، فهو شائع في جنس الرجال، الصادق على كلّ حيوان ناطق ذكر بالغ، وتعدّده في الخارج حاصل ومتأصّل ومشاهد، وقد يكون في جنس مقدّر وجود تعدّده فيه، أي في الخارج، كالشمس مثلاً، فإنها تصدق لمتعدد؛ لوضعها للنجم النهاري الناسخ ظهوره وجود الليل، وإن لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد، لكن الاعتبار في النكرة صلاحية التعدد، لا وجود التعدد متأصلاً[47].

فمن جهة المفهوم يُشترط عدم التعيّن، ضرورةَ تحصيل الانتشار والشَّيْع في الجنس، وعدم التعيّن في النكرة يحصل بإبهام الفرد، وهذا شرط لاحق لشرط ثبوت الفرد في النكرة، والمحصّل أنّ الاسم النكرة يدلّ على الماهية مع وحدة لا بعينها، وهذه الوحدة هي الفرد المنتشر، أو غير المعين[48]. وإذا أردتُ أن أضع حدّاً للاسم النكرة من جراء هذا التجاول اللسانيّ، فأرى أنّه: اسم وُضع لماهية بشرط وحدة لا بعينها، متحقّقة التعدّد أو مقدّرة التعدّد.

وبالاستتباع الكشفي، يظهر أنّ العموم في النكرة عموم بدليّ غالباً؛ إذ قد تعمّ عموماً شمولياً إذا دلّ السياق على الاستغراق الشموليّ، نحو قوله تعالى: «عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ»[49]. هذا في حالة الإثبات؛ إذ إنّ الموجود من النكرة في الإثبات: (ماهية + فرد مبهم)، وهذه حالة لا يَمنع نفس تصوّرها من وقوع الشركة فيها، فيكون العموم ههنا حاصلاً من تكثر الأفراد الصالحة للشركة، ولكنّ التعلّق حاصل بفرد واحد مبهم، وهذا معنى العموم البدليّ في النكرة في الإثبات، فماذا لو نفينا النكرة؟ يحصل نفي للكلي المشروط بفرد مبهم، فينتفي الفرد الذي يمثّل كل الجنس، وبانتفائه ينتفي كل مشارك له في التصوّر دفعة واحدة، فيصير العموم شمولياً[50].

وينجم هنا سؤال عن نوع الوضع في النكرة، والجواب يتعلق بمفردات عملية الوضع وتصرّفات الواضع، فاللفظ الذي يضعه الواضع مخصوص بهيئته وحروفه، وهذا يقتضي شخصية الوضع، والموضوع له كليّ، فالوضع عام، والموضوع يدلّ بنفسه لا بقرينة مساعدة، فالوضع تحقيقيّ، وبجمع هذه المعطيات، يكون وضع النكرة من باب: الوضع التحقيقي الشخصيّ العام لموضوع له عام، وبحسب تصرّف الواضع كأنّه يقول: وضعتُ (رجلاً) ليدلّ على الذكر البالغ من بني آدم، وكذا حجر وشجر وحيوان وإنسان، فهو شخصي لكونه قد تعلّق بالألفاظ بأعيانها، وعام لعام لكون المدلول فيه كلياً ملاحظاً من حيث كليّته[51].

وقد يرِد في نوع وضع النكرة إيراد لسانيّ عقليّ، فلماذا لا يكون وضع النكرة من باب: الوضع العام لموضوع له خاص؟ وهذا باعتبار أنّ وضع النكرة يدلّ على كلّ جزئيّ من جزئيّات الماهية، بدليل أنّ

عمومه عموم بدليّ لا شموليّ في الغالب، فإنّ لفظ (رجل) وُضع ليدلّ على كلّ جزئيّ من جزئيات الذكر البالغ من بني آدم. ولعلاج هذا الإيراد لا بدّ أن يتقرّر في بداءة النظر أنّ التعين غير معتبر في مفهوم النكرة، ولذلك فإنّهم اشترطوا في الوحدة المتقرّرة في النكرة الإبهامّ، فالنكرة لا تدلّ على الجزئيّ من حيث جزئيته، وإلا فيكون معرفة، والحاصل أنّه مفرد مبهم منتشر في الجنس محقق لمعنى الشيوع، والتعين غير مقصود فيه، لذلك لا يصحّ أن يكون الموضوع له فيه خاصّاً[52].

ويبقى أنْ أعالج السؤال الكبير في هذا القسم من الدراسة: هل ثمة فرق بين اسم الجنس والنكرة؟ وهذه مسألة انقسم العلماء فيها فريقين: نفاة الفرق، وهؤلاء قالوا: لا يوجد فرق من حيث الوضع بينهما، والفريق الثاني يفرّق بينهما بالكشف عن عناصر الوضع فيهما. والذي يرشد إليه التبصّر اللساني في علاج هذه المسألة ثبوت التفريق، وبتقرّره تكون النكرة في ثنائية تقابلية، فهي من جهة تقابل المعرفة، فتشمُل أسماء الأجناس التي وضعت للمهايا، ومن جهة تقابل المعرفة واسم الجنس، وهنا يلحّ سؤال التفريق[53].

والتفريق يحصل بتقرير نوع الماهية في وضع النوعين (اسم الجنس+ النكرة)، فاسم الجنس وضع للحقيقة بلا قيد، والنكرة للفرد الاعتباري[54]، وهذا ما عبّر عنه السعد التفتازانيّ (ت 792هـ/1389م) بتقرير البعضية أو لا، فذهب إلى أنّ الفرق بين النكرة واسم الجنس، أنّ اسم الجنس لا دلالة فيه على البعضية كالمصادر، فإنّ مدلولها الماهية إجماعاً، والنكرة ما فيه دلالة على البعضية وضعاً[55]. والمحصّل أنّ الماهية في اسم الجنس ماهية كلية طبيعية، أو ماهية بلا شرط، قابلة للاعتبارات كما مرّ. أما الماهية في النكرة فماهية مخلوطة، أو ماهية بشرط شيء، لذلك فيُعتبر في وضع النكرة وحدة لا بعينها مخلوطة مع الماهية، وبناء على هذا التفريق، فدلالة النكرة متحقّقة في الفرد المنتشر، ودلالة اسم الجنس لا يلزم فيها التحقّق خارج الماهية.

وهذا التفريق إنما يثبت عند من يفسّر اسم الجنس بالماهية الكلية، أو الماهية بلا شرط شيء، وعند من يفسّره بالماهية المجرّدة، أو الماهية بشرط لا شيء، أما من يفسّره بالماهية المخلوطة، أو الماهية بشرط شيء، فلا فرق عنده بين اسم الجنس والنكرة؛ إذ إنّ وضعهما من باب واحد. وقد ظهر ما في هذا القول في العلاج الآنف.

وذهب بعض النظّار إلى أنّ البعضية الحاصلة في النكرة، التي أشار إليها السعد آنفاً، مستفادة من القرينة[56] وهذا غريب؛ فاعتبار الوحدة المصحّح للبعضية في النكرة حاصل في الوضع التحقيقي، وليس بالقرينة، فدلالة النكرة على البعضية دلالة وضعية تحقيقية، كما يلزم القائلين بهذا المذهب، أنّ النكرات متروكة الحقائق باستمرار، لأنّها تدلّ على البعضية باستمرار، فدلالتها المستمرة على البعضية بالقرينة، استمرار في كونها متروكة الحقائق، لا سيّما أنّ القرينة هنا في حالة تحصيل الدلالة، وليس في حالة تعيين الدلالة، كما هو الحال في المشترك؛ فيلزم من هذا العلاج اطّراح هذا الرأي.

ثمّ انبرى ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ/ 1360م) للتفريق بين اسم الجنس والنكرة من جهة، والمعرّف بأل الجنسية من جهة، وقال: إنّ الفرق بينهما يشبه الفرق بين المطلق والمقيد، وذلك لأنّ ذا الألف واللام يدلّ على الحقيقة بقيد حضورها

في الذهن، واسم الجنس والنكرة، يدلان على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد[57]. وهذا الذي ذهب إليه بناء على عدم التفريق بين النكرة واسم الجنس، وقد ظهر أنّ ثمة فرقاً بينهما، والذي تحاول الدراسة إثباته، أنّ النكرة لا تدلّ على الماهية المجرّدة، بل على الماهية بقيد وحدة لا بعينها، فعدم اعتبار قيد في النكرة مخالف للعلاج الآنف في هذه الدراسة.

أما اللسانيّ العقلانيّ الشريف الجرجانيّ، فيبحث في الفرق بين النكرة والمعرف بـ (أل) الجنسية، وينفصل ثَمَّ عن أنّك في المعرّف تشير إلى كون ماهية ذلك الفرد معلومة، وليس في المنكّر هذه الإشارة[58]. والشريف، معَ دقّته المعروفة، لم يفصل بين تعريف الماهية وكونها معلومة، فنفي العلم عن الماهية في النكرة أمر تأباه طبيعة الوضع لمعلوم، وطبيعة التداول الثابتة بسبق العلم بالوضع، والنفي الذي يشير إليه الشريف ربما يتحقق بنفي العهدية وليس العلم، وهذه العهدية هي المصحّحة للتعريف، والفصل الفارق بين المنكر والمعرّف، وهذا ما أثبته الشريف نفسه[59]. فنفي العلم بالماهية فيه نظر واضح.

وانبرى اللسانيّ العقلانيّ السعد التفتازاني لعلاج هذه المسألة أيضاً، وهو يرى أنّ النكرة تفيد أنّ ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة، نحو أدخل سوقاً، بخلاف المعرّف نحو: أدخل السوق، فإنّ المراد به نفس الحقيقة[60]. وهذا أقرب الأقوال إلى الصواب في تقديري، فالنكرة توضع للماهية المشروطة بوحدة لا بعينها، لا للماهية الكلية أو المجرّدة، لذلك ففيها إشارة إلى واحد هو بعض الحقيقة، أما المعرّف بـ (أل) فيشير إلى الحقيقة المجرّدة، أي الحقيقة بشرط لا شيء، فعندما تقول: أدخل السوق، ففيه إشارة إلى نفس حقيقة السوق المجرّدة، أما الإشارة إلى البعضية في هذا الحقل الدلاليّ تحديداً، فيصحّ أن نقول: تستفاد من القرينة، كالدخول في قولهم: أدخل السوق، فهو كالعام المخصوص بالقرينة، بحسب تعبير التفتازانيّ[61]. ولعلّه بهذا قد ظهر ليَ الفرق بين اسم الجنس المعرّف وغير المعرّف، فاسم الجنس غير المعرّف يطلق على الماهية الكلية الصالحة لاعتبار الفرد، أما اسم الجنس المعرّف، فيطلق على الماهية المجرّدة بقيد لا شيء، فإذا أطلق على الفرد وهو معرّف احتاج إلى قرينة، لأنه خروج من دلالته على الماهية المجرّدة.

وبهذه الأطروحة أعالج الإيراد على تنكير بعض أسماء الأجناس، ومفاده: أنّ اسم الجنس على فرض أنه موضوع للحقيقة، يلزم أن يكون معرفة باستمرار، لأنّ الحقيقة من حيث هي متحدة معيّنة ذهناً، وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يُخرجها عن التعين، وحينئذٍ فالفرق بين اسم الجنس والنكرة من جهة المعنى، لا يجدي نفعاً في إجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه، ويؤيّد ذلك حكمهم على مدخول (أل) الجنسية بأنه معرفة، مع أنّ المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي هي[62]. والجواب عن هذا الإيراد أنّه خلط بسبب عدم التفريق بين تعيّن الشيء في حال الوضع و تعيّنه في حال المفهوم، والتعيّن المشار إليه في السؤال تعيّن في الوضع، وهذا ليس الفصل الفارق بين المعرفة والنكرة؛ إذ إنّ النكرة متعيّنة وضعاً، لكنّ الفرق أنّ المعرفة وضع لمعيّن باعتبار تعيّنه، وليس هذا الاعتبار حاصلاً في وضع النكرة، ثم إنّ الاستناد إلى حكمهم على مدخول (أل) الجنسية لتقرير تعريف اسم الجنس باستمرار لا يصحّ أيضاً، لأنّ مرادهم بقولهم: للدلالة على

الحقيقة من حيث هي هي، عدم اعتبار الفرد معها بالكلية، وليس مقصودهم عدم اعتبار التعيّن؛ إذ إنّه معتبر في مدخولها[63].

علم الجنس: الوضع اللسانيّ

1. حقيقة علم الجنس:

انفصل النظّار في مسألة حقيقة علم الجنس عن أقوال ترجع إلى تقرير حالة الماهية فيه، فذهب الفريق الأول إلى أنّ علم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي[64]، وفي هذا إشارة إلى الماهية المجرّدة، أو الماهية بشرط لا شيء، وبقيد نفي الشيء عن الماهية، يخرج اعتبار التشخّص الخارجي عن الماهية، كما أنّ المطابق للحقيقة الذهنية ليس معيّناً من الموجود الخارجيّ[65]. وترك التعيين لكلّ فرد في الخارج لعدم الحاجة، فوضع علم الجنس على أشخاص الجنس، كوضع الأعلام الشخصية، ولكن هذه الأخيرة تحتاج إلى تعيين أفرادها، فكل فرد من أفرادها يختصّ بحكم لا يشاركه فيه غيره، بخلاف ما تدلّ عليه أعلام الأجناس، فليس لأفرادها من الخصوصية ما يقتضي وضع علَم لكل فرد فرد[66]. ثمّ يخرج بالقيود التي اعتبرها أصحاب هذا المذهب، التشخّص الذهني لهذه الماهية.

لكنّ نفي مطلق التشخّص بمرة في وضع الأعلام فيه نظر، لأنّه لا بدّ فيه من التشخّص؛ إذ إنّ العلَم يشير في المدلول إلى ما هو فوق الجنس، فهناك مشاركات ولواحق في المدلول لا بدّ من اعتبارها في العلَمية، والتشخّص لاحق من لواحق الماهية، ينفي اعتباره تجريد الماهية، وهو المفترض في هذا المذهب. وقد يقال: يرِد على هذا المذهب أيضاً ضرورة الاستحضار في الوضع؛ إذ لا يمكن الوضع للمجهول، فلا بدّ من الاستحضار، ولا يظهر فرق بين الماهية والفرد المشخّص في حال الاستحضار. والجواب عن هذا الإيراد: أنّ الاستحضار في علم الجنس جزء من الموضوع له، وهذا لا يقتضي أنّ علم الجنس مركب من (ماهية + استحضار)، لأنّ الاستحضار ليس جزءاً مستقلاً يتركب منه مع الماهية مجموع، بل هو صفة للماهية المستحضرة[67].

أمّا الفريق الثاني، فذهب إلى أنّ علم الجنس موضوع للماهية المخلوطة، أو الماهية بشرط شيء، وهذا الشيء هو التشخّص، لكنّهم اختلفوا في نوع هذا التشخّص، فبعضهم قال بالتشخّص الذهنيّ للماهية، فيكون علم الجنس موضوعاً للماهية بقيد التشخّص الذهني، وبعضهم قال بالتشخّص الخارجيّ أو المتأصّل، فيكون علم الجنس موضوعاً للماهية بقيد التشخّص الخارجيّ[68]. وقد تحمّس الخسرو شاهي (ت 652هـ/1254م) لتقييد الماهية بالتشخّص الذهني في وضع علم الجنس، فقال في شرح حقيقة العلَم الجنسيّ: الوضع فرع التصوّر، فإذا استحضر الواضع صورة الأسد ليضع لها، فتلك الصورة الكائنة في ذهنه، هي جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد، فهي واقعة في نفس الواضع، وفي هذا الزمان، ومثلها يقع في زمان آخر، وفي ذهن شخص آخر، والجميع مشترك في مطلق صورة الأسد، فهي صورة جزئية من مطلق صورة الأسد، فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علم جنس... فعلم الجنس موضوع للماهية بقيد التشخّص الذهنيّ[69].

واعترض عليه بأنّه ينبغي أن يُشترط في علم الجنس أن يكون الوضع فيه لصورة ذهنية واحدة، لأنّ العلم إنما يكون كذلك، وحينئذ لا يصدق على غيرها من الصور، وهذا فاسد لأنّ أعلام الأجناس لا

تختصّ بواحد، بل تصدق على كل أفراد الجنس[70]. وهذا الاعتراض على الخسرو شاهي لا يخلو من خدشة علمية، لأنّ المقصود بالصورة الماهية بقيد تشخّصها الذهنيّ المطلق، وهذه لا يلزم التعدّد فيها؛ ضرورةَ عدم اختصاص أفرادها بما يستدعي التعدّد في التشخّص، وإنّما صحّ إطلاق علم الجنس على الواحد المتأصّل في الوجود، لوجود الحقيقة المقصودة في هذا الواحد، أو تحقّق الماهية فيه، فيكون التعدّد الحاصل باعتبار الوجود الخارجي الذي تتحقّق فيه الماهية، لا باعتبار الوضع، فالتعدّد في علم الجنس يلزم من إطلاقه على الواحد في الوجود، فالتعدد ليس مقصوداً في وضعه، وهذا الطرح هو حقيقة مذهب ابن الحاجب (ت 646هـ/ 1249م) في علم الجنس[71].

وبهذا يظهر أنّ التشخّص الخارجيّ في الماهية أمر لا يستدعيه الوضع في علَم الجنس؛ لانتفاء خصوصية الأفراد الخارجية بما يستدعي تشخّصها، وتعدّد هذا التشخّص اللاحق للماهية، بخلاف العلَم الشخصيّ، الذي يرتبط بأفراد متعدّدة، لها خصائص متعدّدة لا بدّ من استدعائها في حال الوضع مع الماهية، لذلك فالوضع متعدّد في العلَم الشخصيّ بتعدّد الموضوع له، وبهذا يظهر الفرق بين العلم الجنسيّ والعلم الشخصيّ[72].

ثمّ ذهب الفريق الثالث إلى أنّ علم الجنس موضوع للماهية الكلية الطبيعية، أو للماهية لا بشرط شيء، وهو دالّ على مطلق الحضور الذهني للماهية، والحضور في هذا القول ليس قيداً في الماهية، لذلك فلا ينافي العموم الحاصل في علم الجنس، بحسب أطروحة هذا الفريق[73]. ويَرِدُ على هذا القول ما يرد على نفاة التشخّص في وضع علم الجنس، وهذا المذهب وإن كان قولاً بأنّ الماهية أعمّ من أن تقيّد بالتشخّص، وليس فيه قيد نفي التشخّص، لكنه ينفي اشتراط التشخّص، وهذا الاشتراط هو المصحّح لوضع الأعلام؛ فيرِدُ على هذا المذهب ما يرِدُ على نفاة التشخّص في وضع علم الجنس.

وبالمحصّل فوضع علم الجنس يرتبط بماهية معيّنة في الذهن، أو قل: مشخّصة في الذهن، ومعنى التشخّص في الذهن، أنّ الماهية ملاحظة الوجود في الذهن[74]. وقد حاورتُ المذاهب آنفاً، واستقرّ باجتهادي، أنّ علم الجنس موضوع للماهية بشرط شيء، وهذا الشيء هو التشخّص الذهني لا الخارجي، وبالاستناد إلى المعالجة الآنفة، فعلم الجنس: ما وضع لماهية بشرط التشخّص الذهني. وإنّما نصَصْتُ القول في التشخّص؛ ضرورةَ أنّه العامل الجوهري في وضع الأعلام بحسب قانون المواضعة في العربية[75].

2. دلالة علم الجنس ووضعه:

إنّ أبرز ما يجب تقريره في دلالة علم الجنس، أنّه كليّ وأنه معيّن، وأقف في البداءة عند التعيين، فالمفهوم من التعيين عند علماء الوضع أمران: الأول كون الشيء بحيث يمتنع فرض اشتراكه بين أمور متعدّدة، وهو يحصل من نحو الوجود في الذهن، ويلحق الصور الذهنية من حيث إنّها صور ذهنية، لأنّ الحمل والانطباق وما يقابلهما من شأن الصور لا الأعيان. والثاني كون الشيء ممتازاً عمّا عداه، وهو يحصل بالوجود الخاص، فالشيء يصير بالوجود ممتازاً عمّا عداه. والتعيين يحصل بالتشخّص، والتشخّص أمر اعتباري يحصل بالمعنى الأول للتعيين في الوجود الذهني، ويحصل بالمعنى الثاني للتعيين في الوجود الحقيقيّ[76]. ومدلول علم الجنس كليّ،

فلا يمنع نفس تصوّره من وقوع الشركة فيه، فكيف اجتمعت الكليّة والتعيين في مدلول علم الجنس؟ إنّ التعيين في علم الجنس حاصل بالمعنى الأول للتعيين، فالتشخّص الذهني للماهية، أو وضع علم الجنس للماهية بشرط التشخّص الذهني، فرض حالة التعيّن الذهني في علم الجنس، فالماهية فيه معيّنة ذهناً، لا يقع فيها شركة، وهو من حيث كونه كلياً غير مشخّص في الخارج، دخله العموم في المدلول، فهو من هذا الوجه كليّ لا يمنع تصوّره من وقوع الشركة فيه، فعلم الجنس معيّن باعتبار تشخّص الماهية، وكلي قابل لوقوع الشركة من حيث مدلوله الكليّ[77].

وهذه الأطروحة تقتضي أنّ علم الجنس معرفة، وقد حاول المبرّد (ت 285هـ/897م) الاستدلال لذلك، لكنه اقتصر على الأحكام اللفظية؛ فجعل أعلام الأجناس معارف بدليل امتناعها من الألف واللام التي للتعريف[78]. ثمّ حاول التعمّق في المحتوى الوضعي لعلم الجنس، ليُجيب عن السؤال المركزيّ الذي اقترحه: كيف تعدّ أعلام الأجناس معارفَ، واسم الواحد منها يلحق كلّ ما كان مثله؟ ثمّ عالج هذا السؤال بمبدأ الافتقار المعنوي في قانون الوضع، فهذه الأشياء ليست مقيمة مع الناس، ولا مما يتخذون ويقتنون، فلا حاجة للفصل بين بعضها وبعض، وإنّما يريدون أن يفصلوا بين جنس وجنس، ولو كانت مما يُقيم معهم لفصلوا، وكان مجراها كمجرى الناس[79]. فيكون بحسب أطروحة المبرّد لا حاجة لتعدّد الوضع مع كل فرد فرد، كما هو الحال مع الأعلام الشخصية، لذلك وقع الوضع للجنس، وأزيد هنا أنّ الوضع وقع للجنس بقيد تشخّص الماهية في ذهن الواضع، ولم تتقرّر الحاجة إلى الوضع في كل فرد؛ إذ إنّ التشخّص غير حاصل بالموجود الخارجيّ، أو الفرد المتأصّل للجنس.

ولمّا تقرّرت العلمية في علم الجنس بالتشخّص، لم يصحّ أن يثنى ويجمع، ثمّ يستمرّ في تعريفه وعلميّته[80]. والسرّ في ذلك أنّ التثنية والجمع كسر لحالة التشخّص، والتشخّص هو المصحّح للعلمية والتعريف والتعيّن في العلم، فإذا حصل أن ثنّي العلم أو جمع، فقدَ التشخّص في الفرد الخارجي في العلم الشخصي، والتشخّص في الماهية في علم الجنس، فالتعدّد دلالياً يُنقص من نسبة التمركز الدلالي، التي بدورها تثبت التعيين والتعريف، والتعيين والتعريف من أخصّ عناصر تقوّم العلَم.

ثمّ أقف بآمر الاستتباع اللسانيّ في الكشف الدلاليّ عن علم الجنس، عند سؤال مركزيّ: هل يعدّ إطلاق علم الجنس على الواحد من باب الحقيقة أو من باب المجاز؟ ويبدأ البحث هنا في معنى الحقيقة، وهو يتقوّم باستعمال الكلمة فيما وضعت له، وهذا يعني أن يكون الغرض الأصلي من الاستعمال طلب دلالتها على المعنى، وقصد إرادته منها، وعلم الجنس إذا أطلق على الواحد، فهذا الواحد هو مطلوب الدلالة بعلم الجنس، والمقصود منها والمراد بها، فهو في إطلاقه على الواحد يستعمل في الغرض الأصليّ للوضع، أمّا التعدّد فلازم باعتبار الوجود، وليس الوضع كما يفيده التفتازانيّ[81]. فتشخّص الماهية في الذهن، مصحّح لإرادة الواحد في الدلالة، فيقع علم الجنس على الواحد في محلّ وضعه بنفسه لا بالقرائن، وهذه أمارة الحقيقة.

ويقِفنا سيبويه في دلالة علم الجنس، على محتويات دلالية مركزية في وضعه، تعدّ عناصر حاضرة يدلّ عليها علم الجنس بجوهر اللفظ، فسيبويه يلحظ في وضع العلَم، إلى عدم الاقتصار

في الدلالة على الذات المتأصّلة المطلقة، وهذا ملحظ لسانيّ دقيق، بل ترتبط الدلالة فيه بعناصر دلالية زائدة على الذات المتحقّقة، فنحن بالعلَم نشير إلى ذات متّصفة بصفات ولواحق مميّزة، والدلالة الحاصلة في علم الجنس بجوهر اللفظ، تقرّرُ عناصرَ فصْل دلاليةً تتماز بها الذات، وهذا عنصر تعيّن حاصل بمطلق العلَمية، فأنت عندما تقول: أسامة أو زيد، فكأنك تقول: هذا الضرب الذي من شأنه كيت وكيت، أو هذا الرجل الذي من حِلْيته ومن أمره كذا وكذا بعينه[82].

ثمّ إنّ هذا الكشف يفرض سؤالاً مركزياً، هل يصحّ تأويل علم الجنس باسم الجنس، كما هو حاصل في تأويل العلم الشخصي باسم الجنس[83]؟ إنّ علم الشخص متعيّن في الخارج، فالوضع لماهية مشخّصة في الخارج، ولا تعدّد فيه، لا بأصل الوضع ولا بالخارج، فإذا أوّلناه باسم الجنس، فقد نفينا عنه حالة التشخّص الخارجيّ المقتضية للوحدة، فيؤول إلى كليّ أو متعدّد، فتصلح الإشارة به إشارة كلية كما هو الحال في اسم الجنس، ولكن تبقى ملاحظة العلمية فيه قائمة، لأنّه يستعمل عادة في متعيّن أو غير متعدّد في الخارج، أمّا علم الجنس فموضوع لماهية تشخّصها ذهني، ثمّ يطرأ التعدد فيه في الخارج، فإذا تركنا الشخصية الذهنية فيه بالتأويل، فقد تركنا العنصر الجوهريّ في وضعه، وهذا مَصير إلى تركه أصلاً، وليس إلى مجرّد تأويله، بمعنى أنّك في العلم الشخصي تظلّ ملاحظاً أنّه علم مؤول، أما في علم الجنس فتنتفي هذه الملاحظة أصلاً، فيكون الأمر أشبه بالنقل منه بالتأويل؛ ذلك أنّ علم الجنس فيه تعدّد خارجيّ.

وأقف في آخر هذا الكشف اللسانيّ، عند نوع الوضع في علم الجنس، وأول عنصر في معالجة هذه القضية، أنّ الوضع في علم الجنس وضع شخصيّ، لأنّه متعلّق بخصوصية اللفظ الموضوع، ثمّ إنّ الدلالة فيه بنفسه لا بقرينة، فهو وضع تحقيقيّ، ثمّ إنّ الماهية فيه مشخّصة ذهنياً، فالواضع لحظ فيه إلى المعنى الموضوع له من حيث خصوصه فوضعه – فيما أرجّح– خاصّ لخاصّ، نظراً إلى ملاحظة خصوصية المعنى الموضوع له، أو قل: نظراً إلى التعيّن الذهنيّ، فيكون المحصّل أنّ وضع علم الجنس: وضع شخصيّ تحقيقيّ خاصّ لموضوع له خاصّ. وذهب بعض علماء الوضع إلى أنّ وضعه عام لموضوع له عام، نظراً إلى أنّ معناه كليّ صادق على كثيرين، ويجب في الوضع الخاصّ لخاصّ أن يكون فيه المعنى مشخّصاً لا كلياً[84].

وهذا مرجوح بتقديري، ذلك أنّ الوضع في علم الجنس حاصل للماهية المشخّصة، فالمعنى فيه مشخّص، وهذا مقتضى الوضع لخاصّ، أما الكلية فيه فحاصلة في الخارج، وليس في أصل الوضع، فمن مقتضى اعتبار الخارج أن يحصل التعدّد في علم الجنس، وهنا تظهر كليّته، لكن هذه الكلية لا تحصل باعتبار الوضع؛ ليقال: إنّ كليته تقضي بوضعه وضعاً عاماً.

خلاصة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس

ظهر من الكشف اللسانيّ الآنف، ثبوت فرق بين علم الجنس واسمه في المستوى الوضعي الذي يتبعه المستوى الدلاليّ، والباحث لا يميل إلى منهج بعض العلماء في اطّراح هذا الفرق، وقد نسب بعض العلماء مذهب ترك التفريق إلى سيبويه، وأبرزهم أبو حيان (ت 745هـ/ 1344م) الذي تحمّس لهذا المذهب في ترك التفريق، وراح يفسّر كلام سيبويه

بناء عليه، وأنكر محاولة العقلانيين إقحام علم الجنس في المعارف. وقال: إنّ سيبويه ومحصّلي هذا الفنّ العربي أعرف بأغراض العرب من هؤلاء العقلانيين، وقد ذكروا أنّ أعلام الجنس شائعة شياع النكرات، وأنّها عوملت معاملة المعارف لفظاً، فأطلق عليها معارف لذلك، ثمّ استظهر أبو حيان أنّ أعلام الأجناس أعلام في اللفظ، نكرات في المعنى[85]. وكذا مذهب ابن السبكي (ت 771هـ/ 1369م) وقد نصّ على الظاهر من مذهب سيبويه، فقال: « وظاهر كلام سيبويه أنّه لا فرق في الحقيقة، وإنّما العرب أجرتْ على أسامة ونحوه حكم الأعلام»[86].

لكنّنا بالرجوع إلى كلام سيبويه، نجده يعتبر التعيين في التفريق بين علم الجنس واسمه، فقد ظهر لي أنّ سيبويه يشير إلى أنّ علم الجنس يحتاج إلى تشخّص يتقوّم به، أو قل: يحتاج إلى فرد شائع، وقد قرن بين رجل وأسد، فكلمة رجل ليست خالصة في التعيين، فهي ليست بوزن زيد مثلاً، وكذلك قولك أسد، فإنّه يتصرّف تصرّف رجل ويكون نكرة؛ فاحتاجوا أسماء لا تكون إلا معرفة، وتلزم معنى وتعييناً فوضعوا علم الجنس[87]، فالظاهر من كلام سيبويه أنّ كلمة رجل تشير إلى الماهية أو الجنس، ولا يلزم التعيّن فيها، لأنّ هذه الإشارة غير لازمة؛ فاحتاجوا إلى التعيين في الأفراد فوضعوا علَم الشخّص، ولما كان الناس يحتاجون في معاملاتهم إلى تعيّن كلّ فرد من أفراد جنس الرجل؛ وضعوا لكلّ فرد علماً، وكذلك أسد، فهو في وضعه يشير إلى الجنس والماهية، ولكنه لم يوضع باعتبار تعيين؛ إذ لا تلزم إشارته إلى الجنس، وتذهب إلى معانٍ أخرى، ؛ فاحتاجوا إلى التعيين فوضعوا علماً له، ولكن الحاجة التداولية هنا تختلف، ولا تدعو إلى اجتراح علَم لكل فردٍ فرد، فاكتفوا بأسامة[88].

فالظاهر في تقديري أنّ ادّعاء ترك سيبويه التفريق بين علم الجنس واسمه، ليس بهذا الثبوت الذي يحاول أبو حيان أن يقنعنا به، فثمة إشارة إلى أنّ أعلام الأجناس تتحقّق بالتعين، وهو تعيّن الماهية أو تشخّصها كما مرّ آنفاً، في حين لا تعيّن في اسم الجنس[89]، وأنا لا أريد هنا أن أثبت أنّ سيبويه يذهب في حقيقة علم الجنس واسمه ذاك المذهب الذي حاولتُ إثباته، ولكنني أميل إلى أنّه يفرّق بينهما، ولا يساوي بين حقيقتيهما.

والنظر إلى تصرّف الواضع، وتعدّد الوضع، وأقصد تكثّر حالة الوضع (علم جنس+ اسم جنس) يدلّ على الفرق أصالة، فتفرقة الواضع بين أسامة وأسد تؤذن بالفرق من حيث الحقيقة[90]، وترك التفرقة مع تعدّد الوضع خلاف الأصل، لأنّه مخالف لعلل قانون المواضعة اللغوية.

والمحصّل في التفريق بين علم الجنس واسمه، أنّ الوضع في اسم الجنس حاصل للماهية الكلية الطبيعية، أو الماهية بشرط لا شيء، فأسد موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلاً، وعلم الجنس موضوع للماهية بقيد التشخّص الذهني، أو بشرط شيء، فأسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنيّ، الذي هو نوع شخصي لها، وهذا التشخّص مصحّح للتعريف في علم الجنس، والماهية الحاضرة في ذهن الواضع، وإن كانت عامة، بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها في الذهن أخصّ من مطلق الحقيقة، فالواضع إذا استحضر صورة الأسد ليضع لها، فتلك الصورة الحاصلة في ذهنه جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد[91]، وهذا التشخّص الذهني مصحّح للعلمية في علم الجنس

والتعريف، فعلم الجنس معرفة من حيث المعنى، وهذا هو التحقيق الذي أخلص إليه في هذا الكشف اللسانيّ عن هذه المسألة المتداخلة في العربية.

وربّما تزيد الاستعانة بالمنهج السيميائيّ عمق التبصّر انكشافاً، فنسبة التشخّص الذهنيّ الحاصل في علَم الجنس تمفْصل (أو فصْل بمصطلح المناطقة) يوضّح هذا الفرزَ بينه وبين اسم الجنس، فإذا نظرنا إلى الكلية في وضع اسم الجنس مع انتفاء الاشتراط، جاز أن نجعله المعنى المحتوي، فهو ضامن لعلَم الجنس الذي سيكون تضمّنياً بحسب رؤيتنا[92]؛ والنظر في نسق العلاقات السيميائية التي يقترحها غريماص (Greimas)[93]، يجعلنا نصنّف النسق السيميائي بين اسم الجنس وعلَم الجنس في العلاقة التدرّجيّة، التي تقوم على اعتبار الانضوائية نتيجة التعارض، فعلَم الجنس ينضوي تحت اسم الجنس، كما مرّ، ووجه التعارض بينهما في انتفاء الاشتراط في اسم الجنس ووجوده في علَم الجنس، ولكنّ نسبة هذا التعارض بينهما تتباين من جهتين: فهي حادّة إذا اعتبرنا الاشتراط وعدمه، وتقلّ كثيراً عندما ننظر من جهة قابلية اسم الجنس لاعتبار التشخّص، واشتراط التشخّص في علَم الجنس، وإذا أردنا أن نلجأ إلى المربع السيميائيّ[94]؛ سنجمع عناصر التعارض الآتية:

1. وجود اشتراط في علَم الجنس + عدم الاشتراط في اسم الجنس

2. اشتراط اعتبار التشخّص في علَم الجنس + قابلية اعتبار التشخّص في اسم الجنس

وسيكون المربع السيميائي هكذا:

ورموزه: (↓) يدلّ على التعارض الحادّ الموجب لعلاقة الانضوائية في النسق السيميائيّ بين اسم الجنس وعلَم الجنس، و(3) يدلّ على تعارض بنسبة أقلّ يعزّز العلاقة التدرّجية في النسق السيميائي بينهما، أمّا (¤) فيدلّ على تمفصّل سيميائيّ هامشيّ، فالتمفصل الرئيس بينهما حاصل باعتبار وجود اشتراط في علَم الجنس وعدم الاشتراط في اسم الجنس، أي في موجب التعارض الذي رمزتُ له بـ (↓)، أما قابلية اعتبار التشخّص في اسم الجنس، واشتراطها في علَم الجنس فتمفصل إضافي لكليهما مرموز إليه بهذا الرمز (¤).

الخاتمة:

- حاولتُ في هذا الكشف اللسانيّ أنّ أعالج مسألة متداخلة الأطراف في العربية، وهي الفرق بين علم الجنس واسمه، ولحق بهما العلم الشخصيّ والنكرة، وجاء هذا الكشف تبصّرا مستأنفاً ابتنيته على بصائر العلماء، وذهبتُ فيه مذهب التحقّق من أنظارهم، فحاورتُ فصول المسألة بالمنهج العقلي وبمناهج علماء الوضع المسلمين، ثمّ انفصلتُ في بحثي عن هذه النتائج:
- حاولت الدراسة أن تكشف عن مُتّجه منهجيّ في الجهود اللسانية التراثية، يقوم على مبدأ الكشف الداخليّ في معالجة الظواهر اللغوية، من خلال تفكيكها والبحث في شبكة العلاقات الداخلية لهذه الظاهرة، وقوانين الائتلاف اللسانيّ فيها، ويظهر ذلك من معالجاتهم للأسس الفاصلة بين المشتبهات الدلالية كاسم الجنس والنكرة.
- النصّ على أهمية علم الوضع في المباحث الدلالية؛ فهو أداة كشف تظهر العلاقات الدلالية، وأصول تكوّن الدلالة وتطوّرها.

- حاولت الدراسة إثبات أهمية النظر العقليّ والمنطقيّ في عملية التبصّر اللسانيّ، وهو منهج اللسانيين المسلمين في التراث الإسلاميّ العربيّ.
- تقرير قانون الحاجة في المواضعة ينفي عن الظاهرة اللغويّة عبث التكوين، ويقرّر مبدأ الاقتصاد في المواضعة.
- حاولت الدراسة في أهدافها التفصيلية الكشف عن حقيقة اسم الجنس وعلَم الجنس، من خلال مناهج علماء الوضْع والمناطقة التي تقرر فوارق دلالية دقيقة بينهما، تنضاف إلى مباحث الدلاليين والنحاة في هذه المسألة.
- محاولة التبصّر بالفوارق الوضعية الدقيقة بين اسم الجنس والنكرة، من خلال أدوات العقلانيين وفصول علم الوضع، وبيان أثر ذلك في المحتوى الدلالي لكلّ منهما.

هوامش البحث

1) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط3، 1994، ج 8، ص399.
2) ينظر: السيد الشريف الجرجانيّ، التعريفات، بيروت: دار الفكر، ط1، 1998، ص 176. ولا يبعد هذا عن رؤية بعض اللسانيين المحدثين. ينظر: سيلفان أورو وآخرون، فلسفة اللغة، ترجمة: بسام بركة، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2012، ص147.
3) ينظر: فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، بغداد: آفاق عربية، 1985، ص86-87، و A Dictionary of Linguistics and Phonetics, 32 David Crystal،
4) الجرجانيّ، التعريفات، ص 176.
5) ينظر: علي بن عمر الآقشهري، الدقائق المحكمة على الصحيفة الوضعية الجديدة، المجموع المنتخب من متون علم الوضع، جمع وتحقيق: شامل الشاهين، دمشق: دار غار حراء، ط1، 2006، ص 86.
6) سيلفان أورو وآخرون، فلسفة اللغة، ص141.
7) ينظر: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى وآخرين، بيروت: دار الجيل، د.ت، ج1، ص 38.
8) ينظر: يوسف الدجوي، خلاصة علم الوضع، القاهرة: مطبعة الدجوي، ط3، 1342هـ، ص3.
9) شامل الشاهين، المجموع المنتخب من متون علم الوضع، دمشق: دار غار حراء، ط1، 2006، ص13.
10) يراجع في أوجه التوافق بين علم الوضع وعلم الدلالة:، عماد الزبن، التفكير اللسانيّ عند علماء العقليّات المسلمين، العضد الإيجي، والسعد التفتازانيّ، والشريف الجرجانيّ. نماذج، عَمان: دار النور المبين، ط1، 2014، ص147- 153.
11) التفريق بين الوجود بالماهية المجرّدة عن اللواحق والوجود المتأصّل الحسيّ، قد يتّصل بوجه شبه بنظرية المُثُل عند أفلاطون الذي قسّم الموجودات إلى مُثُل تفارق العالم الحسيّ، ووجود أنطولوجيّ حسيّ، وأحدث ثنائيّة الدال المقابل للعالم الحسيّ، والمدلول المقابل لوجود المُثُل، وجعل عالم المُثُل هو العالمَ الحقيقيّ الذي لا أخطاء فيه ولا شذوذ، وقد انتقد أرسطو هذه النظرية وردّها بنفي تأثير هذا العالم المفارق (= المُثُل) في العالم الواقعيّ. للتوسّع يراجع: أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: عيسى الحسن، عَمان: وزارة الثقافة، 2011، ص323 وما بعدها. وجورج سارتون، تاريخ العلم، ترجمة: قسطنطين زريق وآخرون، عَمان: وزارة الثقافة، 2009، ص22-27. ويوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، مراجعة: هلا رشيد، بيروت: دار القلم، د.ت، ص89-93وص158.
12) ينظر: الجرجانيّ، التعريفات، ص 137.
13) ينظر: الجرجانيّ، التعريفات، ص -137 138.
14) ينظر: الجرجانيّ، التعريفات، ص 55 وص 131. و أبو القاسم بن أبي بكر السمرقندي، شرح الرسالة

الوضعية العضدية، ضمن المجموع المنتخب، تحقيق: شامل الشاهين، دمشق: دار غار حراء، ط1، 2006، ص 54.

15) ينظر: بيير جيرو، علم الدلالة، ترجمة: منذر عياشي، دمشق: دار طلاس، 1992، ص37.

16) ينظر للتوسّع: چامه، چيكدمه، عبد الباقي عارف أفندي: حياته وآثاره، وتحقيق متن رسالته المسماة: المعرفة والنكرة، رسالة ماجستير، إشراف: ذو الفقار تجّار، جامعة إسطنبول، 2008، ص 41 – 42.

17) المصدر نفسه، ص42.

18) هذا احتمال لوضع اسم الجنس من خمسة احتمالات قرّرها الإمام تاج الدين السبكي في: ابن السبكي، منع الموانع عن جمع الجوامع، تحقيق: سعيد بن علي الحميري، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط1، 1999، ص303 – 304.

19) الصورة الحاصلة في ذهن الواضع هي الصورة الذهنية التي عرّفها علم العلامات السلوكيّ: بالاستعداد الذي تخلقه العلامة في المفسِّر ليُشارك في سلسلة الاستجابات. فنحن أمام ثالوث سيميائيّ يتشكّل من: الأشياء الخارجية (=المتأصّلة)، والصورة النفسيّة (= الذهنية)، والصوت (= الرمز). ينظر: بول كوبلي وليتسا جانز، أقدّم لك علم العلامات، ترجمة: جمال الجزيري، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2005، ص117، وسيلفان أورو، فلسفة اللغة، ص142.

20) چيكدمه، رسالة عبد الباقي عارف أفندي، ص 42.

21) ينظر: سوسير، علم اللغة العام، ص 85. وماري آن وجورج إليا، النظريات اللسانية الكبرى، ترجمة: محمد الراضي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2012، ص118.

22) ناقش علماء العقليّات المسلمون في بصائرهم اللسانية سؤالاً مركزياً في عملية الوضع. هو: هل الوضع يكون في مقابل الموجود الخارجيّ (= المتأصّل)، أو في مقابل الصورة الذهنية المنتزعة من الموجود الخارجيّ؟ وانقسموا من جرائه فريقين، وللسانيّ الفرنسي إميل بنفينيست (Benveniste) بحث دقيق في هذه المسألة تعقّب فيه بصائر سوسير، وقرّر أن سوسير أبعد النجعة عندما جعل في بعض بصائره المدلولَ عليه الخارجيّ طرفاً رئيساً في العلامة اللسانية، وهذا دفعه إلى تقرير اعتباطية العلامة اللسانية، وذهب بنفينيست إلى عدم اعتبار المدلول عليه الخارجيّ في مكونات العلامة اللسانية، فيبدو لي أنه يعتبر التصوّر الذهني في مكونات العلامة، وهذا دفعه إلى إثبات العلل في الوضع ونفي الاعتباطية المطلقة، ولا تخلو رؤيته من انتقاد لسانيّ، لأنّنا وإن جعلنا الدال في مقابل التصوّر الذهني، فليس هذا نافياً للاعتباطية، وأما التلازم الذي يقترحه بنفينيست، فإنما يحصل عقب التداول أو التعارف والاستعمال، كما يقول مصطفى غلفان، ويبدو لي أنّ غموض بحوث سوسير في الدال والمدلول، وتعدد القراءات المحيطة بها، فرض حالة النزاع هذه حول بصائره، ولمثل هذا قال جورج مونان: " إنّ دو سوسير لم يكن واضحاً حول المدلول، فهو أحيانا يكون في نظره مرادفاً للتصوّر، وهو أحياناً أخرى يكون مرادفاً للشيء". ينظر للتوسّع: مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010، ص-236 237. و بيير جيرو، علم

الدلالة، ص-46 50. وماري آن وجورج إليا، النظريات اللسانية الكبرى، ص121 - 124. وعماد الزبن، التفكير اللساني عند علماء العقليات المسلمين، ص 88-93.

23) ينظر: عضد الدين الإيجيّ، الرسالة الوضعية العضدية، ضمن المجموع المنتخب، تحقيق: شامل الشاهين، دمشق: دار غار حراء، ط1، 2006، ص39. وينظر: عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، نهاية السّول شرح منهاج الوصول، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1999، ج1، ص201. وينظر: السمرقندي، شرح الرسالة الوضعية العضدية، ص 67.

24) يرى ابن مالك أن اسم الجنس شائع غير مخصوص، وهذا ما يميّزه من الأعلام.، محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق السيّد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2001، ج1، ص166. وقال الإمام الآمدي: اسم الجنس اسم يصحّ أن يشترك فيه كثيرون غير صفة. ينظر: علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سيد الجميليّ، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1404هـ، ج1، ص85.

25) ينظر للتوسع: الإيجي، الرسالة الوضعية العضدية، ص 39. والسمرقندي، شرح الرسالة الوضعية العضدية، ص 55-56. و الدجوي، خلاصة علم الوضع، ص 13.

26) يبدو أنّ ارتباط الوضع بالصورة الحاصلة في النفس للشيء، ثمّ تعبيرَ الرمز اللغويّ عن هذه الصورة الحاصلة بعد استقرار الاستعمال، نظرٌ فلسفيّ ولغويّ قديم، يرجع بنا إلى تبصُّر أرسطو الذي يقرّر أنّ الأصوات التي يُنطق بها، هي رموز الحالات النفسية. ينظر: سيلفان أورو، فلسفة اللغة، ص142

27) السمرقندي، شرح الرسالة الوضعية العضدية، ص 67. وهو مذهب الزمخشري وابن الحاجب. وقال السمرقندي: إنّ هذا مذهب أكثر العلماء.

28) ابن السبكي، منع الموانع، ص303 - 304.

29) محمد بن الحسن الأستراباذيّ، شرح الكافية في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2000، ج4، ص194.

30) ينظر للتوسّع: چيكدم، رسالة عبد الباقي عارف أفندي، ص 41 - 42.

31) هذا المذهب ذكره التاج السبكي ولم ينسبه إلى أحد. ينظر: ابن السبكي، منع الموانع، ص303 - 304.

32) ينظر: الإسنوي، نهاية السول، ج1، ص181. والسيوطي، المزهر، ج1، ص42.

33) ينظر: الدجوي، خلاصة علم الوضع، ص4 - 7. و إبراهيم حقيّ الأكينيّ، متن في الوضع، ضمن المجموع المنتخب، تحقيق: شامل الشاهين، دمشق: دار غار حراء، ط1، 2006، ص130.

34) ينظر: عبد الرحمن الشربيني، فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح، القاهرة: مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، ط1، 1906، ج2، ص232. والدجوي، خلاصة علم الوضع، ص8، وص15، وص32.

35) ينظر: الدجوي، خلاصة علم الوضع، ص15.

36) الجرجانيّ، التعريفات، ص 22.

37) المصدر نفسه، ص22. قال الشريف الجرجاني عن اسم الجنس: يطلق على واحد على سبيل البدل .

38) ينظر: علي بن محمد البزدويّ، كنز الوصول إلى معرفة الأصول، كراتشي: مطبعة جاويد بريس، د.ت، ص67. ومحمد بن عمر الرازيّ، المحصول، تحقيق: طه العلوانيّ، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1400هـ، ج2، ص 522-523 .

39) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1988، ج2، ص96.

40) ينظر: الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي،، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2008، ج2، ص426 .

41) مسعود بن عمر التفتازاني، المطوّل، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، 2001، ص226.

42) المتواطئ: الكليّ الذي يكون حصول معناه وصدقه على أفراده الذهنية والخارجية على السويّة، كالإنسان والشمس، فإنّ الإنسان له أفراد في الخارج، وصدقه عليها بالسوية، والشمس لها أفراد في الذهن، وصدقها عليها أيضا بالسوية. الجرجاني، التعريفات، ص 140.

43) ينظر للتوسّع: ابن السبكي، منع الموانع، ص 303. وينظر: محمد بن محمد السنباوي الأمير، إتحاف الأنس في الكلام على العلمين واسم الجنس، مخطوط المكتبة الأزهرية، رقم (22750/149)، ورقة 4.

44) الجرجاني، التعريفات، ص170..

45) مسعود بن عمر التفتازاني، مختصر المعاني، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2009، ص90.

46) الأمير، إتحاف الأنس، ورقة 5.

47) ينظر: عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح الحدود النحوية، تحقيق: محمد الطيب، بيروت: دار النفائس، ط1، 1996، ص102-103. وزروق، رسالة في الحدود النحوية، مخطوط المكتبة الأزهرية، رقم (54456/3944)، ورقة 5 .

48) ينظر: چيكدم، رسالة عبد الباقي عارف أفندي، ص42. والقاسم بن محمد الواسطي، شرح اللمع في النحو، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 2000، ص 131.

49) سورة التكوير: 14.

50) قال الأمير: العموم البدلي غالب على النكرة في الإثبات، وقد يعمّ فيه شمولياً كقوله تعالى: "عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ". وفي النفي تعمّ شمولياً. الأمير، إتحاف الأنس، ورقة 5.

51) الدجوي، خلاصة علم الوضع، ص 25.

52) للتوسّع ينظر: الدجوي، خلاصة علم الوضع، ص25 - 26.

53) ينظر: الدجوي، خلاصة علم الوضع، ص25.

54) ينظر: محمد بن عليّ الصبان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، بيروت: دار الفكر،2003، ج1، ص 214. والدجوي، خلاصة علم الوضع، ص 25.

55) ينظر: الشربيني، فيض الفتاح، ج2، ص 288-289.

56) أرشد إلى مذهبهم الشربيني في: فيض الفتاح، ج2، ص 288-289.

57) عبد الله بن يوسف بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن مبارك ومحمد حمد الله، بيروت: دار الفكر، ط6، 1985، ص 73.

58) ينظر: السيد الشريف الجرجانيّ، المصباح في شرح المفتاح، أطروحة دكتوراه، تحقيق: يوكسل جليك، إشراف: أ.د. أحمد طوران أرسلان، جامعة مرمرة، اسطنبول، 2009، ص 124 .

59) قال الشريف: التعريف: الإشارة إلى أنّ مدلول اللفظ معهود. السيد الشريف الجرجانيّ، حاشية السيّد الشريف على المطول، تحقيق: أحمد عزو عناية، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، د.ت. ص 207

60) المطوّل، ص 226.

61) المطول، ص 226.

62) الصبان، حاشية الصبّان، ج1، ص 213.

63) ينظر للتوسّع: الصبان، حاشية الصبّان، ج1، ص -213 214. وقد تكلم أبو حيان الأندلسيّ على المعرفة والنكرة في اسم الجنس، وأنّ التمييز في ذلك يحصل بالاستقراء. يراجع في: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضّرَب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النماس، القاهرة: المكتبة الأزهرية، 1997، ج1، ص460 .

64) الآقشهريّ، الدقائق المحكمة، ص89.

65) نقله الأستراباذي عن بعض النحويين، ينظر: الأستراباذي، شرح الكافية في النحو، ج4، ص 194

66) عبد الرحمن جلال الدين السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1984، ج2، ص222.

67) ينظر: الأمير، إتحاف الأنس، ورقة 2-3. وينظر: الصبان، حاشية الصبّان، ج1، ص 213.

68) ينظر: السيوطيّ، الأشباه والنظائر، ج2، ص 224. وعبد الرحمن جلال الدين السيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب، 2001، ج1، ص 244. وياسين بن زين الدين العليمي، حاشية العليمي على شرح التصريح، بيروت: دار الفكر، د.ت. ج1، ص 123. والآقشهريّ، الدقائق المحكمة، ص 89.

69) ينظر: أحمد بن إدريس القرافي، شرح تنقيح الفصول، بيروت: دار الفكر، 2004، ص 33-34. والإسنوي، نهاية السول، ج1، ص201.

70) هذا الاعتراض على الخسرو شاهي نقله ابن السبكي في: منع الموانع، ص300 - 301.

71) ينظر: السيوطيّ، الأشباه والنظائر، ج2، ص 222 - 223. واقرأ اعتراض الشربيني على فهم الأستراباذي لأطروحة ابن الحاجب في علم الجنس؛ إذ فهم الأستراباذي من مذهب ابن الحاجب أنّ علم الجنس موضوع للأفراد. وادّعى الشربيني أنّ الأستراباذي لم يفهم مراد ابن الحاجب. فيض الفتاح، ج2، ص 248

72) قال العليمي: علم الجنس لم يوضع ليطلق على الفرد الحاضر باعتبار خصوصه وتعيّنه الخارجيّ. العليمي،

حاشية العليمي على شرح التصريح، ج1، ص124.

73) الشربيني، فيض الفتاح، ج2، ص246.

74) الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص117.

75) عرّف السيد الشريف علم الجنس بأنه: ما وضع لشيء بعينه ذهناً، كأسامة؛ فإنّه موضوع للمعهود في الذهن. التعريفات، ص111. وتبعه زروق في: رسالة في الحدود النحوية، ورقة 5

76) الشربيني، فيض الفتاح، ج2، ص 243.

77) يراجع: الشربيني، فيض الفتاح، ج2، ص245.

78) المبرّد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، د.ت. ج4، ص45 .

79) المصدر نفسه، ج4، ص45.

80) ينظر: عبد الرحمن بن عبد الله السهيليّ، الروض الأنف، علق عليه: مجدي الشوري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1997، ج3، ص30. وعلي عبد الكافي السبكي وعبد الوهاب بن علي السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، 1981، ج1، ص210.

81) التفتازاني، المطوّل، ص227.

82) سيبويه، الكتاب، ج2، ص –93 94. والجرجاني، حاشية السيّد الشريف على المطول، ص 208.

83) منه قول عبد الله بن الزبير الأسديّ: أرى الحاجاتِ عند أبي خبيب... نكدن ولا أمية في البلاد. قال البغدادي: على تقدير: ولا أمثال أمية في البلاد، أو ولا أجواد في البلاد، لأنّ بني أمية قد اشتهروا بالجود؛ فأوّل العلَم باسم الجنس لشهرته بصفة الجود. ينظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط4، 1997، ج4، ص 61.

84) ينظر: الدجوي، خلاصة الوضع، ص 8.

85) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص 496. وابن السبكيّ، منع الموانع، ص298 – 299.

86) ابن السبكيّ، منع الموانع، ص 297. وهذا المذهب في تفسير كلام سيبويه هو الظاهر من تصرّف السيرافي الذي يرجع معرفة علم الجنس إلى تصرّف العرب بأحكام الألفاظ كالمنع من الصرف. ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص 424.

87) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 94 .

88) المصدر نفسه، ج2، ص 94، وص 96. وأقصد بعدم لزوم الإشارة في تطبيقات سيبويه، تحقّق العدول الدلاليّ في الكلمة، فنذهب بها إلى معانٍ هامشية، فكلمة الرجل قد تشير إلى التعجب من كمال الرجولة، أو المدح والتعظيم، ولا يراد بها الجنس المعيّن.

89) ينظر في تدعيم هذا الفهم: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى العليلي، بغداد: مطبعة العاني، 1982، ج1، ص83. وعلي نور الدين الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت. ج1، ص97. والصبان، حاشية الصبان، ج1، ص215.

90) قاسم بن عبد الله المراديّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط2، 1979، ج1، ص 182 .

91) المرادي، توضيح المقاصد، ج1، ص 183. وينظر: محمد بن أحمد الكيشيّ، الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق: عبد الله البركاتيّ ومحسن العميريّ، مكة المكرّمة: جامعة أمّ القرى، ط1، 1989، ص89. ويراجع في استظهار الفرق: محمد بن عمر الرازيّ، مفاتيح الغيب، القاهرة: المطبعة البهية المصرية، ط1، 1921، ج1، ص40-41.

92) التضمين في علم الدلالة الحديث هو الاحتواء، فاللفظة العليا ضامنة، والسفلى تضمنية، ينظر: مجيد الماشطة، من علم المعاني إلى علم الدلالة، حلب: مركز الإنماء الحضاري، 2009، ص89.

93) يقترح غريماص وفرانسوا راستي مجموعة علاقات تنظم النسق السيميائي: كالتدرّجية والمقولية، وينضوي تحتهما: الانضوائيّة والتناقض والتقابل. للتوسّع يراجع: غريماص وكورتيس، المنهج السيميائيّ، ترجمة: عبد الحميد بورايو، الجزائر: دار التنوير، ط1، 2014، ص22.

94) ينظر: غريماص، المنهج السيميائي، ص20، وبرونوين ماتن وفليزيتاس رينجهام، معجم مصطلحات السميوطيقا، ترجمة: عابد خزندار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2008، ص 25.

المصادر والمراجع

المخطوطة:

- الأمير، محمد بن محمد السنباوي (ت 1232هـ/ 1817م)، إتحاف الأنس في الكلام على العلمين واسم الجنس، مخطوط المكتبة الأزهرية، رقم (22750/149).
- زروق، رسالة في الحدود النحوية، مخطوط المكتبة الأزهرية، رقم (54456/3944).

المطبوعة:

- الآقشهري، علي بن عمر (ت 1285هـ/ 1868م)، الدقائق المحكمة على الصحيفة الوضعية الجديدة، المجموع المنتخب من متون علم الوضع، جمع وتحقيق: شامل الشاهين، دمشق: دار غار حراء، ط1، 2006
- الآمدي، علي بن محمد (ت 631هـ/1233م)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سيد الجميليّ، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1404هـ.
- الأستراباذيّ، محمد بن الحسن (ت 686هـ/ 1287م)، شرح الكافية في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2000.
- الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن (ت 772هـ/1370م)، نهاية السّول شرح منهاج الوصول، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1999.
- الأشموني، علي نور الدين(ت 929هـ/1522م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.
- الأكينيّ، إبراهيم حقيّ (ت1312هـ/1894م)، متن في الوضع، ضمن المجموع المنتخب، تحقيق: شامل الشاهين، دمشق: دار غار حراء، ط1، 2006.
- أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: عيسى الحسن، عَمان: وزارة الثقافة، 2011.
- أورو، سيلفان وديشان، جاك وكولوغلي، جمال، فلسفة اللغة، ترجمة: بسام بركة، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2012.
- بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة: محمد الراضي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2012.
- البزدويّ، علي بن محمد (ت 382هـ/ 992م)، كنز الوصول إلى معرفة الأصول، كراتشي: مطبعة جاويد بريس، د.ت.
- البغدادي، عبد القادر (1093هـ/1681م)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط4، 1997.
- التفتازاني، مسعود بن عمر (ت 792هـ/1389م)، مختصر المعاني، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة: مكتبة

الثقافة الدينية، ط1، 2009.
- التفتازاني، مسعود بن عمر (ت 792هـ/1389م)، المطوّل، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2001.
- الجرجانيّ، علي بن محمد (ت 816هـ/ 1413م)، التعريفات، بيروت: دار الفكر، ط1، 1998.
- الجرجانيّ، علي بن محمد (ت 816هـ/ 1413م)، حاشية السيّد الشريف على المطول، تحقيق: أحمد عزو عناية، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، د.ت.
- جيرو، بيير، علم الدلالة، ترجمة: منذر عياشي، دمشق: دار طلاس، 1992.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت 646هـ/1248م)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى العليلي، بغداد: مطبعة العاني، 1982.
- أبو حيان، محمد بن يوسف (ت 745هـ/ 1344م)، ارتشاف الضّرَب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النماس، القاهرة: المكتبة الأزهرية،1997.
- الدجوي، يوسف (ت 1342هـ/ 1923م)، خلاصة علم الوضع، ط3، القاهرة: مطبعة الدجوي، 1342هـ.
- الرازيّ، محمد بن عمر (ت 606هـ/ 1209م)، المحصول، تحقيق: طه العلوانيّ، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1400هـ.
- الرازي، محمد بن عمر (ت606هـ/1209م)، مفاتيح الغيب، القاهرة: المطبعة البهية المصرية، ط1، 1921.
- الزبن، عماد أحمد، التفكير اللسانيّ عند علماء العقليّات المسلمين: العضد الإيجيّ والسعد التفتازانيّ والشريف الجرجانيّ نماذج، عَمان: دار النور المبين، ط1، 2014.
- سارتون، جورج، تاريخ العلم، ترجمة: قسطنطين زريق وآخرون، عَمان: وزارة الثقافة، 2009.
- السبكي، علي عبد الكافي وابن السبكي، عبد الوهاب بن علي(ت 771هـ/ 1369م)، الإبهاج في شرح المنهاج، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، 1981.
- ابن السبكي، عبد الوهاب بن علي (ت 771هـ/ 1369م)، منع الموانع عن جمع الجوامع، تحقيق: سعيد بن علي الحميري، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1999.
- السمرقندي، أبو القاسم بن أبي بكر (ت 888هـ/ 1483م)، شرح الرسالة الوضعية العضدية، ضمن المجموع المنتخب، تحقيق: شامل الشاهين، دمشق: دار غار حراء، ط1، 2006.
- السّهيليّ، عبد الرحمن بن عبد الله (ت 581هـ/ 1185م)، الروض الأنف، علق عليه: مجدي الشوري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1997.
- سوسير، فردينان دي، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، بغداد: آفاق عربية، 1985.
- سيبويه، عمرو بن عثمان (ت180هـ/ 796م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1988.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله (ت 368هـ/ 978م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي

سيّد علي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2008.
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت 911هـ/ 1505م)، الأشباه والنظائر في النحو، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1984.
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت 911هـ/ 1505م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى وآخرين، بيروت: دار الجيل، د.ت.
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت 911هـ/ 1505م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب، 2001.
- الشاهين، شامل، المجموع المنتخب من متون علم الوضع، دمشق: دار غار حراء، ط1، 2006.
- الشربيني، عبد الرحمن (ت 1326هـ/1908م)، فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح، القاهرة: مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، ط1، 1906.
- الصبان، محمد بن عليّ (ت 1206هـ/ 1792م)، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، بيروت: دار الفكر، 2003.
- عضد الدين الإيجيّ، عبد الرحمن بن أحمد (ت 753هـ/1352م)، الرسالة الوضعية العضدية، ضمن المجموع المنتخب، تحقيق: شامل الشاهين، دمشق: دار غار حراء، ط1، 2006.
- العليمي، ياسين بن زين الدين (ت 1061هـ/ 1651م)، حاشية العليمي على شرح التصريح، بيروت: دار الفكر، د.ت.
- غريماص، وكورتيس، المنهج السيميائيّ، ترجمة: عبد الحميد بورايو، الجزائر: دار التنوير، ط1، 2014.
- غلفان، مصطفى، في اللسانيات العامة، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010.
- الفاكهي، عبد الله بن أحمد (ت 972هـ/1564م)، شرح الحدود النحوية، تحقيق: محمد الطيب، بيروت: دار النفائس، ط1، 1996.
- القرافي، أحمد بن إدريس (ت 684هـ/1285م)، شرح تنقيح الفصول، بيروت: دار الفكر، 2004.
- كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة اليونانية، مراجعة: هلا رشيد، بيروت: دار القلم، د.ت.
- كوبلي، بول وجانز، ليتسا، أقدّم لك علم العلامات، ترجمة: جمال الجزيري، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2005.
- الكيشيّ، محمد بن أحمد (ت 695هـ/1295م)، الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق: عبد الله البركاتيّ ومحسن العميريّ، مكة المكرّمة: جامعة أمّ القرى، ط1، 1989.
- ماتن، برونوين ورينجهام، فليزيتاس،، معجم مصطلحات السميوطيقا، ترجمة: عابد خزندار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2008.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت 672هـ/ 1273م)، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق السيّد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2001.

- المبرّد، محمد بن يزيد (ت 285هـ/ 897م)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، د.ت.
- المرادي، قاسم بن عبد الله (ت 749هـ/1348م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان،القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط2، 1979.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت 711هـ/1311م)، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط3، 1994.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت 761هـ/ 1360م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن مبارك و محمد حمد الله، بيروت: دار الفكر، ط6، 1985.
- الواسطي، القاسم بن محمد، شرح اللمع في النحو، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 2000.

الرسائل العلميّة:

- الجرجانيّ، علي بن محمد (ت 816هـ/ 1413م)، المصباح في شرح المفتاح، أطروحة دكتوراه، تحقيق: يوكسل جليك، إشراف: أ.د. أحمد طوران أرسلان، جامعة مرمرة، اسطنبول، 2009.
- چيكدم، چام، عبد الباقي عارف أفندي: حياته وآثاره، وتحقيق متن رسالته المسماة: المعرفة والنكرة، رسالة ماجستير، إشراف: ذو الفقار تجّار، جامعة إسطنبول، 2008.

الكتب الأجنبية:

- Crystal , David, A Dictionary of Linguistics and Phonetics, London, Oxford: Blackwell, 2008.